



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/7
17 February 1989
ARABIC
Original : SPANISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والأربعون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة حقوق الإنسان في شيلي

تقرير عن مسألة حقوق الإنسان في شيلي ، مقدم من
المقرر الخامس السيد فرناندو فوليو خيمينيز
(كاستاريكا) عملاً بالولاية الممندة إليه بموجب قرار

لجنة حقوق الإنسان ٧٨/١٩٨٨

المحتويات

<u>المصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٤ - ١	أولاً - مقدمة
٣	٤٥ - ٥	ثانياً - الزيارة الرابعة لشيلي
١٧	٤٨ - ٤٦	ثالثاً - شكوى من إنتهاكات أخرى لحقوق الإنسان
٣٠	٦١ - ٤٩	رابعاً - استنتاجات
٢٢	٧٥ - ٦٢	خامساً - توصيات

أولاً - مقدمة

١ - وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٧٨/١٩٨٨ ، قدم المقرر الخامس إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في شيلي (A/43/624) يغطي فترة الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٨ . وكان ذلك التقرير السابع من جانب السيد فرناندو فوليو خيمينيز .

٢ - وفي الدورة الثالثة والأربعين ، وبعد النظر في التقرير المذكور أعلاه اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وفي الفقرة ١٠ منه ، دعت الجمعية العامة لجنة حقوق الإنسان إلى أن تنظر في دورتها الخامسة والأربعين في حالة حقوق الإنسان في شيلي ، "واضعة في اعتبارها تقرير المقرر الخامس والمعلومات ذات الصلة المتاحة لها ، وأن تنظر في التدابير الالزمة لاعادة إعمال حقوق الإنسان في شيلي ، بما في ذلك تمديد ولاية المقرر الخامس . وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين" .

٣ - وعملاً بالقرارين المذكورين أعلاه ، يتشرف المقرر الخامس بأن يقدم طي هذا تقريره الثاني لعام ١٩٨٨ وهو شامن تقرير يعده عن حالة حقوق الإنسان في شيلي ، وذلك لتنظر فيه اللجنة . ويغطي هذا التقرير أهم التطورات التي حدثت خلال النصف الشانسي من عام ١٩٨٨ ، ولذلك ينبعي قراءته بالاقتران مع التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/43/624) ، فهو يستكمله .

٤ - ولغرض إعداد هذا التقرير ، حصل المقرر الخامس مرة أخرى على الاذن من حكومة شيلي بزيارة البلد . وتمت هذه الزيارة - وهي الزيارة الرابعة التي يقوم بها إلى شيلي - في الفترة من ٢ إلى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير سردًا مفصلاً لأنشطته خلال الزيارة التي تزامنت مع اجراء الاستفتاء الشعبي على الرئاسة . ويتضمن الفرع الثالث خلاصة جديدة - احيلت إلى الحكومة للتعليق عليها - لشكوى أخرى مقدمة إلى المحاكم الشيلية تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان وجه إليها انتباه المقرر الخامس خلال زيارته . ويرد في نهاية التقرير الجزآن الرابع والخامن السادس يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي يختتم بها المقرر الخامس تحليل حالة حقوق الإنسان في شيلي في عام ١٩٨٨ .

ثانيا - الزيارة الرابعة لشيلي

٥ - وصل المقرر الخاص الى سانتياغو (شيلي) في زيارته الرسمية الرابعة صباح يوم الاحد ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . وكان في استقباله موظفوون ساميون من وزارة الشؤون الخارجية وممثلون من اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وعقد بعد ذلك اجتماعا غير رשמי اوليا مع ممثلي وسائل الاعلام . ودامت اقامته في شيلي تسعة أيام كان برنامجها خالها حافلا للغاية .

٦ - وكما هو الشأن في الزيارات السابقة ، حظى المقرر الخاص بتعاون الحكومة الكامل واعطى الحرية الكاملة في العمل كما تتمتع بالاستقلال الكامل في وضع برنامج عمله . وكالعادة ، تلقى أيضا مساعدة لا تقدر من مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو وتعاوناً شميئاً من مختلف منظمات حقوق الانسان في شيلي بينما اشار عمله اهتماما كبيرا في وسائل الاعلام .

٧ - وشمل برنامج المقرر الخاص خلال زيارته ثلاث مدن هي : سانتياغو وفيينا دل مار وفالباريزو . وعقد ٣١ اجتماع عمل مع المنظمات الرسمية ، وأجرى مقابلات مع مسؤولين يبلغ مجموع عددهم ٥٣ مسؤولا ، من بينهم وزير الشؤون الخارجية (مرتان) ، ووكيل وزارة الداخلية ، والمدير الوطني لمكتب تسجيل المستحبين ، واللجنة الاستشارية لحقوق الانسان التابعة لوزارة الداخلية ، ومدير عام ادارة الشرطة ، ومدير عام وكالة المخابرات الوطنية ، والمدير العام الوطني لرجال الدرك (مرتان) ، والمدير الاقليمي لرجال الدرك (فالباريزو) ومستشار قانوني أقدم لدى مكتب رئيس الجمهورية . وزار كذلك المقرر الخاص ثلاثة سجون في سانتياغو ، وأجرى مقابلات مع مساجين يبلغ مجموع عددهم ١٥ سجينًا وصفوا أنفسهم بأنهم "سجناء سياسيون" . واستقبله رئيس المحكمة العليا ، وثلاثة قضاة مفتشين ، وقاضي محكمة جنائية ومدعician عسكريان . وأجرى كذلك مقابلة مع ممثل لمنظمة حكومية دولية (اللجنة الحكومية الدولية للهجرة) ومنظمة غير حكومية (اللجنة الدولية للصليب الاحمر) . وخلال الاستفتاء الشعبي على الرئاسة الذي تم في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ زار كذلك حجرات الاقتراع في كل من فيينا دل مار وفالباريزو وسانتياغو . وكان قد زار في مساء اليوم السابق مركز الحاسبة الالكترونية في وزارة الداخلية والمركز المماثل له التابع له "القيادة الوطنية للتصويت بلا" . وتقابل كذلك مع الكاردينال فريسنـو من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، وعدد من المحققين و٤٤ منظمة من منظمات حقوق الانسان والمنظمات الاجتماعية والمهنية غير الحكومية في شيلي ، ممثلة ب ٦٠ شخصا مثليا أمامه في مناسبات مختلفة . وأخيرا ، استقبل المقرر الخاص ٣٧ شخصا ، (من بينهم الاشخاص الذين كان قد زارهم في السجون) كانوا ابدوا بصورة منفردة رغبة في ان يشرحوا له مظلومهم ومطالبهم . وبایجاز ، أجرى مقابلات مع قرابة ١٤٠ شخصا يمثلون جانبا اجتماعيا عريضا من الحياة في شيلي .

٨ - وبعد ظهر يوم الاحد ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، استمع المقرر الخاص الى وزير الشؤون الخارجية الذي شرح له في عبارات مؤيدة للتطور التشريعي في دستور عام ١٩٨٠ والاستفتاء الشعبي المسبق على الرئاسة . وذكر أنه تم مؤخراً التصديق على اتفاقيات الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية بشأن التعذيب . وأعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء إستمرار وجود ظاهرة التعذيب وحث على اجراء المزيد من التحسينات في الاتفاقيات التي سبق أن أقررتها الحكومة مع اللجنة الدولية للصلب الاحمر واللجنة الاستشارية لحقوق الانسان التابعة لوزارة الداخلية . وطلب من الحكومة أن تعمق عن كلودو ميرو الميادا والاشخاص المحكوم عليهم بسبب دخولهم الى شيلي بصورة غير شرعية ، كما طلب اسقاط الاجراءات القانونية المتخذة ضد عدد كبير من المحفوظين .

٩ - وبعد ذلك استقبل الكاردينال خوان فرانسيسكو فرييسنو المقرر الخاص الذي تبادل معه الاراء بشأن حالة حقوق الانسان في شيلي ودور الكنيسة الكاثوليكية في هذا الصدد .

١٠ - وفي وقت لاحق ، أجرى المقرر الخاص في مساء اليوم نفسه ، وفي الساعات الاولى من يوم الاثنين ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، مقابلة مع مدير مكتب تسجيل المنشيخين ، الذي كان يرافقه نائب المدير . وفي كلتا المقابلتين تم استعراض نظام تسجيل المنشيخين ؛ ويبلغ مجموع عدد الاشخاص المسجلين ٤٧ مليون شخص . وأجرى كذلك تحليل لدور الممثلين الذين بامكان مختلف الاحزاب السياسية القانونية أن تنتدبهم في هيئات فرز الاصوات في كامل ارجاء البلد والبالغ عددها ٤٢٧ هيئة . وتمت كذلك مناقشة اجراءات التصويت كما وردت في اوراق الاقتراع ، وتفاصيل تقرير إحصاء الاصوات الذي يتعين على كل هيئة من هيئات فرز الاصوات أن تتمده في نهاية التصويت .

١١ - وبعد ظهر ذلك اليوم ، زار المقرر الخاص السجن العام السابق في سانتياغو ، وأجرى مقابلة مع مدير السجن الذي حدثه عن ظروف اعتقال نحو ١٥٦ محتجزاً في ذلك السجن يلقبون أنفسهم "بمجموعة السجناء السياسيين" . وطلب بعد ذلك المقرر الخاص اجراء مقابلات خاصة مع ستة مساجين اختارهم بنفسه . وزوده المساجين بتفاصيل عن اعتقالهم ومحاكمتهم . وذكر جميعهم أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في الايام الاولى من اعتقالهم خلال الاستجواب . وأشاروا كذلك الى المخالفات القانونية في اجراءات محاكمتهم التي قالوا انها توامت في حالات عديدة شهانى او تسع سنوات . و قالوا إن بعضهم يعاني من مشاكل صحية ، وأعربوا عن أملهم في الشموع بحقوقهم كمساجين واطلاق سراح المعتقلين الذين تزيد أعمارهم على ٥٥ سنة .

١٢ - وفي وقت لاحق ، أجرى المقرر الخاص مقابلة مع اللواء ف. ليون ، المستشار القانوني لدى مكتب رئيس الجمهورية ، الذي ناقش معه مسائل مثل إحالة القضايا من

المحاكم العسكرية الى المحاكم المدنية ، والقضايا المتراکمة التي لم تنظر فيها محكمة الاستئناف العسكرية ، وما ترتب على ذلك من تأخير حال دون البت فيها في حينه ، والعفو الحكومي عن الصحفيين الذين ينتظرون المحاكمة او اسقاط الاجراءات المستخدمة ضدهم ، ومسألة كلودوميرو الميدا والزعيمين النقابيين يومطوبو ومارتينيز الذين ينفذون حكماً بالاقامة المقيدة . وأعرب أيضاً المقرر الخاص عن قلقه ازاء التعلب السبادي في موقف المدعي العام العسكري الخام فرناندو توريبي لدى التحقيق في الدعاوى المستودة اليه . ويستشف من ذلك فيما يبدو بأن العدالة العسكرية قد أصبحت متضخمة في الواقع . وأخيراً أعرب المقرر الخاص عن قلقه ازاء وضوح حالات المواجهة المزيفة التي يبدو أنها كانت في الواقع اعدامات تحكمية .

١٣ - واختتم المقرر الخاص يوم عمله باستقبال زعماء الاتحاد العمالي الوحيد في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذين وجهوا انتباههم للمشاكل الاجتماعية والنقابية التي يواجهها العمال ، وأعربوا له بوجه خاص عن قلقهم ازاء أوامر الاقامة المقيدة المفروضة على زعيميهما بوسطن ومارتينيز . وأخيراً اجتمع المقرر الخاص مع ١٠ آشخاص يمثلون ثمانى منظمات شيلية غير حكومية لحقوق الانسان ، واستمع الى مطالبهم وشرح لهم برنامج عمله .

١٤ - وفي صبيحة يوم ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، زار المقرر الخاص مبنى كابوتشنور الملحق بالسجن العام السابق حيث أجرى مقابلة مع كلودوميرو الميدا ميدينا . وأعرب السيد الميدا عن ثقته في اطلاق سراحه في كانون الاول/ديسمبر عند انتهاء مدة عقوبته الحالية . ويرى أن مختلف الاجراءات التي خضع لها تشهد بعدم وجود أجهزة قانونية مستقلة حقاً سواء على صعيد المحكمة الدستورية او على صعيد المحاكم العادلة .

١٥ - وفي وقت لاحق من ذلك اليوم ، أجرى المقرر الخاص مقابلة مع المدعي العام العسكري الخام فرناندو توريبي سيلفا الذي وصف له الجوانب الاجرائية في القضايا التي كان يشرف على التحقيقات الجارية فيها ، والتي تتتعلق جميعها بالأنشطة الإرهابية لجبهة مانويل رودريغيز الوطنية . ويرى المدعي العام العسكري أن المنظمة السرية مسؤولة عن الهجوم على الموكب الرئاسي واستيراد الأسلحة غير القانونية . وأسفرت التحقيقات التي أجرتها عن اعتقال ومحاكمة ٧٠ شخصاً يدعى أنهم شاركوا في هذه الأعمال . وفيما يتعلق بشكاوى "تفخم" العدالة العسكرية ، او موء المعاملة المزعومة التي يتعرض لها المعتقلون المنعزلون ، قال أن ما من أحد أسيث معاملته اطلاقاً أسامه وأن الاتهامات المتعلقة بالانتهاك المزعوم للأحكام الجنائية خرقاً لضمانات المعتقلين لا أساس لها من الصحة . وذكر أن عمله اقتصر على الادعاء في

محاكمة المعتقلين أمام المحاكم وحسب على أساس ما تتوفر من أدلة كافية ، وتجاهيل الأفادات التي أدلّ بها المعتقلون خارج المحكمة .

١٦ - وبعد ذلك زار المقرر الخاص مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سانتياغو وأجرى مقابلة مع مديرها الذي استعرض معه تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين اللجنة وادارة الشرطة ، ووكالة المخابرات الوطنية ورجال الدرك ، وهي اتفاقيات الغرض منها السماح لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول الى المعتقلين السياسيين وتمكينهم من مراقبة حالتهم الصحية . وأكد المقرر الخاص على المسؤولية التي يسببها إعمال المادة ١١ من قانون مكافحة الإرهاب التي تجيز لاي قاض سواء كان مدنياً أو عسكرياً أن يأمر بعزل المعتقل لمدة تصل الى ١٠ أيام في مبنى ادارة الشرطة أو في مراكز رجال الدرك لأغراض الاستجواب . خلال فترة عزل المعتقل بصورة قانونية ، لا يمكن لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوصول اليه ، مما يؤدي إلى خطير تفاقم زيادة تعرضه للمعاملة السيئة . وأكد كذلك المقرر الخاص على أهمية تدريب الموظفين المكلفين بانفاذ القانون تدريباً كافياً ولا سيما فرق الشرطة على اختلاف أنواعها .

١٧ - وبعد ظهر اليوم نفسه استمع المقرر الخاص الى وكيل وزارة الداخلية الذي وصف له التدابير التي اعتمدتتها الحكومة لضمان سير الانتخابات التي ستجري في ٥ تشرين الأول /اكتوبر بانتظام وتقديرات الإحصاء الرسمي للأموات باستخدام مركز للحاسبة الالكترونية ذي محطة طرفية في غرفة للمحاجة تقع في مبنى ديبغو بورتاليس ، لاحظ وكيل الوزارة أن البيانات التي ستتوفرها المحطة الطرفية ستكون بيانات رسمية ، ولكنها مؤقتة نظراً لأن الهيئة الوحيدة المفوضة لاعلان النتائج النهائية للاستفتاء الشعبي هي الدائرة الانتخابية التي تحتاج الى ما لا يقل عن ١٠ أيام لانهاء عملية احصاء أصوات المترشحين .

١٨ - وبعد ذلك استقبل المدير العام لادارة الشرطة المقرر الخاص ، وزوده بكمية كبيرة من الوثائق رداً على الشكاوى التي كان جمعها في الماضي والمتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان والمنسوبة الى ضباط ادارة الشرطة . وأكد المدير العام للمقرر الخاص أنه لا توجد أماكن سرية للاعتقال تخضع لرقابة الشرطة العاملة تحت إمرته ، وأن الاتفاقيات المبرمة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنفذ بشكل طبيعي . واستعرض كذلك التحقيق في القضايا القانونية قيد النظر التي اكتسبت شيئاً من الشهرة ، مثل حالات الاغتيال . وفي وقت لاحق ، استقبل المدير العام مديراً عام وكالة المخابرات الوطنية المقرر الخاص ، ووصف له أنشطة الشرطة العاملة تحت إمرته وأشار الى بعض القضايا التي يُزعم أن موظفي وكالة المخابرات الوطنية كانوا مسؤoliين فيها عن انتهاكات حقوق الانسان .

١٩ - واختتم المقرر الخام يوم عمله بزيارة متأخرة الى مركز الحاسبة الالكترونية في وزارة الداخلية الكائن في مبنى ديبغو بورتاليبي ، والمزود بمحطة طرفية وغرفة كبيرة للمعافة . ثم زار بعد ذلك مركز الحاسبة الالكترونية التابع لـ "القيادة الوطنية للتصويت بلا" حيث أجرى مقابلة مع زعماء الحملة واطلع على عمل المركز .

٢٠ - وفي ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أجري الاستفتاء الشعبي على الرئاسة في ظروف عادية تماماً . وفي هذه المناسبة طلب المقرر الخام من الحكومة أن تمنحه تسهيلات تمكنه من الدخول الى محطات أو هيئات الاقتراع للتأكد من أنها تعمل بانتظام ، ومنحته الحكومة تلك التسهيلات . وبينما على ذلك سافر المقرر الخام في الصباح الباكر الى فينيا دل مار حيث تقابل مع رئيس الهيئة الانتخابية في تلك المدينة وزار محطة الاقتراع الواقعة في ليسو آغوا سانتا (المعروفة باسم ليسيو لام موتخام) في فينيا دل مار ، حيث كانت تعمل بالفعل ٥١ هيئة من هيئات الاقتراع . وفعل الشيء نفسه في فالباريزو حيث ذهب لتفتيش محطة اقتراع للرجال تقع في ليسيو باء - ٩٣ ومحطة اقتراع للنساء تقع في ليسيو باروس لوکو . وانتهز كذلك فرصة وجوده في فالباريزو فزار المقر الرئيسي للمنطقة الخامسة لرجال الدرك فضلا عن المكتب المحلي للمنظمة غير الحكومية "مؤسسة المساعدة الاجتماعية التابعة للكنائس المسيحية FASIC" التي منحته تسهيلات لانجاز عمله . وعند العودة الى سانتياغوتمكن المقرر الخام من زيارة محطات أخرى لفرز الاصوات مثل المعهد الوطني (للرجال) الواقع في وسط سانتياغو ، وليسيو ألف - ٤٣ (للنساء) في بروقيدينيسي ، والمدرسة دال - ١٦ (للنساء) في انديبيندنسيا ، والمدرسة دال - ١٤٩ (للنساء) في ريكوليتوس ، مستوطنة بينكويما ، كونتشالي . وأينما حل المقرر الخام كان بإمكانه أن يرى عددا كبيرا من النازحين يتواجدون لسلامة بأموالهم ، وتنظيمياً تماماً في صفوف الناخبين وفي تكوين هيئات فرز الاصوات ، ودرجة عالية من روح المشاركة العامة والنظم خلال هذا اليوم الانتخابي الهام .

٢١ - وفي صبيحة يوم ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، استقبل رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية لحقوق الانسان التابعة لوزارة الداخلية المقرر الخام . وأثناء هذا الاجتماع أشيرت مسألة إعمال المادة ١١ من قانون مكافحة الإرهاب التي تخول للقضاة الأمر بعزل المساجين لمدة ١٠ أيام . وورد في التقارير أن اللجنة قامت باعداد مشروع قانون لادخال تعديل على فترة العزل القضائي للمساجين الذي ينص عليه قانون الاجراءات الجنائية ، والذي ينتظر أن تصدر المحكمة العليا رأيا بشأنه . أما بشأن حالة النفي ، ذكر أعضاء اللجنة أن الحالات الوحيدة التي لم يتم الفصل فيها هي حالات الاشخاص الذين يقضون أحكاما قضائية بالنفي ، فمن الضروري أن يقدم في حالتهم طلب للغفو عنهم من العقوبات القائمة . وفيما يتعلق بادعاء حدوث نقل لإجراءات القانونية من نظام العدالة العسكرية الى نظام العدالة العادلة ، قيل انه تم تحديد حالة واحدة فقط ، طبقا للمعلومات التي قدمها محامي الحكومة . وأعرب كذلك أعضاء اللجنة عن تأييدهم لانشاء قوة من الشرطة القضائية وهو ما يعتبرونه هدفا مشتركا

للقضاء والمحامين . وذكروا كذلك أنهم تقدموا بطلب إلى وزارة الداخلية لتوقيف الاجراءات الجارية ضد ٤٩ مخفيا في إنتظار المحاكمة . وفيما يتعلق بمسألة حالات الاختفاء والتحقيقات القضائية الشبيهة بالتحقيقات التي يجريها القاضي سيردا ، أكدوا أنه لا يسفي لقانون العفو العام لعام ١٩٧٨ أن يبسطه سير هذه التحقيقات التي ينبغي أن توجه نحو الكشف عن الحقيقة .

٢٢ - وفي وقت لاحق من اليوم نفسه ، زار المقرر الخاص المدير العام لرجال الدرك الذي زوده بمعلومات مفصلة عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي قيل إن رجال الدرك متهمون فيها . وأكد له المدير الوطني أنه لم يضطر لفرض عقوبات ادارية على الموظفين العاملين تحت إمرته سوى في حالتين أو ثلاث على ما بان بقية الشكاوى المقدمة إلى المقرر الخاص استند فيها أصحابها إلى حقائق مشوهة . وأكد أيضاً أن بإمكان موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة مراكز رجال الدرك دون اخطار مسبق للتأكد من الحالة الصحية للمعتقلين في تلك الأماكن .

٢٣ - وبعد ظهر ذلك اليوم ، استقبل رئيس المحكمة العليا المقرر الخاص الذي ناقش معه المسائل المتعلقة بأنشطة جهاز القضاء فضلاً عن الصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ قوانين محددة . وذكر رئيس المحكمة أنه لا علم له بأعداد القضايا التي يُدعى أنه تسم نقلها من العدالة العسكرية إلى العدالة العادلة . وأكد أيضاً على عدم تعاون الوكالات المشاركة في إقامة العدل ، ولا سيما مختلف قوات الشرطة ، في التحقيقات ذات الأهمية الجارية في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها عدد من القضاة المفتشين . وأخيراً أعرب رئيس المحكمة عن تأييده لإنشاء قوة من الشرطة القضائية .

٢٤ - وفي وقت لاحق من ذلك اليوم ، زار المقرر الخاص السجن النسائي الواقع في شارع سانتو دومينغو دي سانتياغو حيث طلب بعد أن استقبله كبار موظفي السجن الأذن بإجراء مقابلات خاصة مع ثمانية معتقلات يشكلن جزءاً من مجموعة كبيرة من السجينات اللاتي يصفن أنفسهن بأنهن "سجينات سياسيات" . ومتّبع ذلك الأذن . وحصل منها على رواية مفصلة عن واقعة اعتقالهن وسوء المعاملة التي كن يتعرضن لها ، حسب قولهن ، في الفترة التي استجوبتهن خلالها الشرطة ، عندما كن محبوسات حبساً انفرادياً . وذكر معظمهن أنهن تعرضن للتعذيب بواسطة الخدمات الكهربائية المسلطة على أكثر أجزاء الجسم حساسية ، وذلك بهدف الحصول منهن خارج المحكمة على إفادات تتهمن فيها أنفسهن . وتحدثت كذلك المعتقلات على حالات تعسف مزعومة في الاجراءات لدى معالجة قضائاهن ، ولا سيما من جانب المدعين العسكريين . وعلى سبيل المثال ، أبلغت واحدة من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات ، تدعى ليدي دل كارمن كاسترو أورا ، المقرر الخاص بأنها اعتقلت من جانب أعون وكالة المخابرات الوطنية قبل أربع سنوات وأنها تنتظر منذ ذلك الوقت أن يحاكمها مكتب المدعي العسكري الثالث بتهمة حيازة الأسلحة

بصورة غير قانونية . وذكرت أن التهمة لا تستند الا الى "الاعتراف" الذي انتزعه منها عمالء وكالة المخابرات الوطنية أثناء الاستجواب الذي تدعي أنها تعرضت فيه للتعذيب ، بما في ذلك الضرب المتكرر والتهديد بالموت ، فضلا عن المقدمات الكهربائية بواسطه الأقطاب الكهربائية . وفيما يتعلق بمحاكمتها قالت أنها تشعر بالضياع نظرا الى أنها لم تخضع اطلاقا الى أي استجواب قضائي وأن محاميها لم يتمكن اطلاقا من الاطلاع على الاجراءات السابقة على المحاكمة .

٢٥ - وفي ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، امتقبل القاضي كارلوس ميردا المقرر الخاص في دار القضاء ، وحده عن التحقيق المكلف به والمتعلق بـ ١٠ حالات لاختفاء مساجين . وأشار الى أن التحقيق الذي يجريه كان أوقف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ بموجب قرار من المحكمة العليا وأن مناوبه أمر برد الدعوى ، بناء على قانون العفو العام . وقال إن المتظالمين رفعوا استئنافا لفسخ الحكم في المحكمة العليا ضد القرار المتعلق برد الدعوى وأن المحكمة على وشك إصدار قرار بشأن الاستئناف . وبناء على ذلك فإن التحقيق القضائي الفعلي لم يحرز أي تقدم يذكر خلال كامل هذه الفترة . وفيما يتعلق بالموضوع في المسألة ، أعرب القاضي عن الرأي بأن قانون العفو العام ما كان ينبغي أن يطبق على القضية نظرا الى أن الأشخاص الذين شاركوا في جرائم الاختفاء متورطون أياً في جرائم تتعلق بجمعية غير قانونية ذات صفة مستمرة زمنياً وتمتد الى ما بعد عام ١٩٧٨ عندما تمت الموافقة على قانون العفو العام .

٢٦ - وعقد المقرر الخاص بعد ذلك اجتماع عمل في وزارة الخارجية مع السفير كالديرون فارغاس ، وتحدث معه عن قلقه بشأن الاحتجاز الانفرادي القضائي الذي يحسوز الأمر به بموجب المادة ١١ من قانون مكافحة الإرهاب . وأشار إلى أن من المرغوب فيه أن يتمكن السجناء المحتجزون انفراديا من الاتصال بموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وأقاربهم ، والاطباء الذين يختارونهم . وكرر أيضاً أن من المرغوب فيه أن تنشئ الحكومة قوة شرطة قضائية لتقديم المساعدة الفعالة في التحقيقات القضائية .

٢٧ - وبعد ظهر اليوم نفسه ، كان في استقبال المقرر الخاص قاضي التفتيش خوسيه كانوفاني روبيس الذي يباشر التحقيق القضائي في عملية ذبح المدرسين الثلاثة التي وقعت في آذار/مارس ١٩٨٥ . وتحدث القاضي كانوفاني عن وقائع هذه الدعوى ، وأشار إلى أن المحاكم العسكرية حكمت بعد ذلك ببراءة بعض رجال الدرك الذين صدرت ضدهم الأوامر بتحريض الدعاوى الجنائية . وينتمي رجال الدرك المدعى اشتراكهم في حوادث الاغتيال الثلاثة إلى "ادارة اتمالات رجال الدرك" التي كانت قائمة سابقاً . وشدد على أنه لم يتمكن من احران تقدم في التحقيق لعدم تعاون شتى قوات الشرطة معه بقدر كاف . وخاتما قال إنه لم توضع تحت تصرفه حتى سيارة رسمية بسائقها لتمكنه من اجراء التحقيقات المناسبة . وقال إن من رأيه أن انشاء قوة شرطة قضائية سيساعد في تحقيق القضايا المسندة اليها على وجه أفضل .

٢٨ - وبعد ذلك ، استقبل المقرر الخاص في مكتبه باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خمسة أشخاص أعدوا عن رغبتهم في مقابلته بصورة غير رسمية وقدموا طلباتهم التي تتصل بما يلي : قضية لما يبدو أنه نزع ملكية أحد المساكن بطريقة غير قانونية ؛ حالة قائد مزعوم لمجموعة "فرقة مفاوير ١١ أيلول / سبتمبر" موجود في الاحتياز ؛ ووفاة عامل شاب في آب / أغسطس ١٩٨٨ اثناء هجوم مجموعة مفاوير تنتهي لما يسمى "جبهة مانويل رودريغيز الوطنية" على سيارة تنقل نقودا ؛ وبيان عن دور القوات المسلحة وأهميتها في شيلي .

٢٩ - وفي وقت لاحق ، كان في استقبال المقرر الخاص قاضي التفتيش أكويلايس روخام الذي يباشر التحقيق في وفاة أربعة من المعارضين السياسيين في ظروف استخدم فيها العنف وذلك في أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ . ومن الظاهر أن أشخاصا ينتمون إلى "فرقة مفاوير ١١ أيلول / سبتمبر" قد أدعوا مسؤوليتهم عن هذه الافعال ولذلك فان تحقيق القاضي يركز على تحديد هوية أعضاء هذه الفرقة الذين ربما يكون بعضهم ، في رأيه ، من ضباط الجيش . بيد أنه مما يعرقل التحقيق عدم وجود تعاون كاف من جانب الشرطة ؛ ولهذا السبب فقد نادى القاضي روخام أيضا بإنشاء قوة شرطة قضائية .

٣٠ - وأنهى المقرر الخاص عمله لذلك اليوم في المساء بمقابلة زعماء اللجنة الشيلية لحقوق الإنسان الذين أعدوا عن قلقهم إزاء عمليات القاء القبض وسوء المعاملة الظاهرة التي ارتكبها رجال الدرك بمناسبة المظاهرات التي جرت في الشوارع احتفالا بنتائج الاستفتاء . وأبلغ المقرر الخاص أيضا بثلاثة حوادث وفاة عنيفة يدعى أنها قد تمت على أيدي رجال الدرك . وجرى أيضا استعراض تطور حالة حقوق الإنسان في شيلي خلال عام ١٩٨٨ .

٣١ - وفي صباح يوم السبت ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ ، قابل المقرر الخاص أربعة محامين ينتمون إلى администраة القانونية لنيابة العمومية لشؤون التضامن . ووفقما للتقريرهم ، الذي كان مصحوبا بأدلة وثائقية وفيرة ، كان عدد حالات القاء القبض администri التي حدثت خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام أعلى بكثير عن العدد المسجل لنفس الفترة من العام الماضي (١٩٨٧) ؛ وزادت أيضا التهديدات وعمليات الترهيب الموجهة ضد أمن الأفراد لأسباب سياسية . وأشاروا أيضا إلى قلقهم بشأن استمرار ظاهرة تعذيب الأشخاص المقبوض عليهم لأسباب سياسية ، ولا سيما اثناء فترة الاحتياز الانفرادي التي يخضعون فيها للاستجواب ، في مراكز رجال الدرك وكذلك في بعض مبانيس إدارة الشرطة . وذكروا كذلك الدعاوى الكثيرة التي رفعتها الحكومة ضد محففين ومتنقحين نشروا تعليقات انتقادية في المحافنة ؛ وتنطوي مثل هذه الدعاوى على انتهاك جسيم لممارسة حرية الرأي والاعلام . والسمة المشتركة للتحقيقات القضائية الجارية فيما

يسمى بالقضايا الشهيرة (قضية حوادث الحرق ، والمذابح ، وقضية الاشخاص الاربعة الذين قُتلوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والاشخاص الذين قتلوا في "عملية البانينا") هو عدم احراز تقدم ، الامر الذي يعزوه المحامون إلى عدم الاهتمام من جانب المدعين العسكريين أو إلى عدم قيام الشرطة بتقديم المساعدة للقضاء المدنيين الذين يباشرون التحقيق . وقد اشاروا أيضا إلى أن المحكمة العليا قد اتخذت مؤخرا قرارات اجرائية تشير الى الدهشة فيما يتعلق بقضايا هامة تتصل بانتهاكات مدعاة لحقوق الانسان . وأخيرا ، وفيما يتعلق بالاجراءات التي اتخذها المدعي العسكري توريس سيلفا في القضية الشهيرة الخامسة بمخبز لوتابو ، التي ينتظر فيها المحاكمة اثنان من المسؤولين في نيابة الاسقفية لشؤون التضامن ، قال المحامون انهم يشعرون بالقلق لأن المدعي العسكري المذكور يضغط من أجل اجراء تحقيق في الانشطة الداخلية لنيابة الاسقفية التي يحميها سر المهنة . وذكروا بوجه خاص أن المدعي العسكري قد طلب من نيابة الاسقفية في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ قائمة باسماء الموظفين الذين كانوا يعملون في إدارة الشؤون المالية بنيابة الاسقفية في عام ١٩٨٦ . وكان رد فعل المحامين لهذا الطلب هو تقديم شكوى إلى محكمة الاستئناف العسكرية .

٢٢ - وفي وقت لاحق ، قابل المقرر الخاص ثماني من ممثلي "الجنة الدفاع عن حقوق الشعب" الذين أعربوا له عن قلقهم إزاء استمرار ما أطلقوا عليه وصف "التعذيب الممنهج" في مراكز الاحتجاز السرية ومقار رجال الدرك . وقالوا انهم قلقون بوجه خاص إزاء الطريقة التي يتم بها تنفيذ القانون رقم ١٨٣١٤ ، المعروف بقانون مكافحة الارهاب ، ولا سيما المادة ١١ منه . وتحذروا أيضا عن سوء المعاملة التي يدعى أنه يتعرض لها الاشخاص الذين يصفون أنفسهم بأنهم "مجناء سياسيون" في جو يتسم بعدم الامن والتدا이ير التعسفية التي توقع على هؤلاء السجناء في السجون ، فضلا عن توقيعها على أقربائهم الذين يقومون بزيارتهم . وقالوا إنه يجري حاليا تحويل السجن العام السابق في سانتياغو إلى مجمع أمن للأشخاص المتهمين بجرائم ارهابية . ثم أدى ستة اشخاص ببيانات للمقرر الخاص أبلغوه فيها بحالة يُدعى فيها حدوث احتجاز تعسفي وسوء معاملة ، وحالة تم فيها تفتيش منزل خاص بطريقة غير مشروعة ، وحالة اغتيال حدث بفعل التعذيب في مركز لرجال الدرك ، وحالة أخرى للاحتجاز والحبس الانفرادي التعسفي لمدة ١٥ يوما ، وأخيرا حالة احتجاز غير مشروع مصحوب بالاكراه البدني .

٢٣ - وبعد ظهر ذلك اليوم ، عقد المقرر الخاص اجتماعا شانيا مع المدعي العسكري الخامس فرناندو توريس سيلفا . وللمرة المقرر الخامس الشكاوى التي تقدم بها بصورة متكررة كثيراً محامو الدفاع فيما يتعلق بالطريقة التي يباشر بها المدعي العسكري التحقيق بشأن مخابئ الامثلة غير المشروعة ، والهجوم على موكب الرئيس ، واحتطاف الكولونييل كاريبيو ، والهجوم على مخبز لوتابو ، وهي : اساءة استخدام التعريف الجنائي المقررة في قانون مكافحة الاسلحة النارية والمفرقعات وفي قانون مكافحة

الارهاب ؛ واستخدام الاعترافات المدللي بها خارج نطاق القضاء لادانة المتهمين ؛ والتسתר على استخدام الاكراه غير المشروع اثناء الاستجوابات من أجل الحصول على اعترافات ؛ واستخدام التدابير بطريقة غير لائقة لزيادة صعوبة الاحتجاز ، كالاحتجاز الانفرادي لمدد طويلة ، او جبس المجنونين انفراديا ، او استخدام القيود التي تكبل بها الاقدام او الايدي ، وتوسيع سلطات القاضي فيما يتعلق بالتحقيق بدون مبرر كما حدث عند القاء القبض على اشخاص لا علاقه لهم بالدعوى ؛ وتمديد احتجاز المتهمين في الفترة السابقة للمحاكمة ؛ والافعال المتكرونة الصادرة عن المدعي العسكري والتي تفسح المجال أمام العرقلة والطعن القانونيين ، مثل الانتهاكات المتعلقة بسرية الدعوى ؛ وعرقلة الحق في الحصول على محام للدفاع ، الخ . وأنكر المدعي العسكري هذه التهم ، وادعى انه لم يباشر هذه التحقيقات إلا منذ سنتين ونصف سنة فقط وأنهما معقدة للغاية نظرا إلى أنها تهدف إلى كشف النقاب عن ظاهرة ارهابية بالفة الانتقامية ومد لها إعداداً جيدا جدا وتنظم تحت مظلة جبهة مانويل رودريغيز الوطنية وتتالى هذه المجموعة الارهابية من عدد كبير من مدرسي الجامعات الخطريين للغاية . وأكد أيضا على أن الطبيعة الخطيرة للجرائم قيد التحقيق تستدعي بذل عناية كبيرة في التحقيقات .

٢٤ - وأخيرا ، وفي فترة بعد ظهر اليوم نفسه ، عقد المقرر الخاص اجتماعا مع وزير الخارجية الذي أعطاه مقابلة أخرى اثناء اقامته في سانتياغو ، واستعرضت في هذه المناسبة الجوانب البناءة للتطورات التي حدث مؤخرا في قضايا حقوق الانسان . وشدد المقرر الخاص على جوانب أخرى سلبية تتطلب موقفاً انشطاً من جانب السلطات مثل قيام الشرطة بتقديم المساعدة المناسبة لقضاء التفتيش الذين يتولون التحقيق في قضايا هامة تتعلق بانتهاك حقوق الانسان . وأعرب أيضا عن قلقه بشأن تنفيذ المادة ١١ من قانون مكافحة الإرهاب ، بالنظر الى أنها تسمح للمحكمة أن تأمر بحبس المحتجزين قيد الاستجواب انفراديا لمدة عشرة أيام . وأعرب أيضا عن قلقه إزاء استمرار ظاهرة التعذيب دون هوادة ، وهي الظاهرة التي وان لم تكن تتم بصورة منهجة ، فإنها تبدو انتقامية فيما يتصل بالاتخاذه المحتجزين لأسباب سياسية . وأشار المقرر الخاص إلى أن الاجراءات القانونية يعرقلها نظام القضاء العسكري الذي قام بتوسيع اختصاصه والذي يتسم بعدم الفعالية في التحقيقات المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان . وذكر الوزير آراء حكومته بشأن هذه الادعاءات وأكد على رغبتها في التعاون مع المقرر الخاص وفي المحافظة على نتيجة الاستفتاء والمواعيد المحددة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ١٩٨٩ .

٢٥ - وسلم المقرر الخاص أيضا رسالتين مورختتين في ٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٨ ووجهتين الى السفير م. كالديرون فيرغاس . واسترعى المقرر الخاص النظر في الرسالة

الاولى إلى الحاجة إلى انشاء قوة شرطة قضائية للعمل مع المحاكم في التحقيقات المتعلقة بالاعمال الاجرامية ، وطلب أن تحاط السلطة الحكومية المختصة علما بهذه التوصية . وفي الرسالة الثانية حث السلطات المختصة على البدء في اجراءات لتمدييل المادة ١١ من قانون مكافحة الارهاب بفية منع الاحتجاز الانفرادي لمدد طويلة ، فضلا عن اتخاذ اجراءات فيما يتعلق بالزيارات التي يقوم بها الاقارب بمخبأ طبيب خاص والزيارات التي يقوم بها موظفو اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

٢٦ - وفي يوم الاحد الموافق ٣٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى وزير الخارجية فيما يتصل بالمقابلة التي تمت بينهما في اليوم السابق . وأرفق المقرر الخاص بهذه الرسالة قائمة باسماء سبعة اشخاص يُدعى انهم قد أدينوا بسبب الدخول الى شيلي بطريقة غير قانونية ، وطلب تطبيق مبدأ القانون الاصلح للمتهم في شأنهم . وفضلا عن اشاره المقرر الخاص إلى المشاكل السیئة السمعة التي تشيرها المادة ١١ من قانون مكافحة الارهاب ، طلب في رسالته اصلاح قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالاحتجاز الانفرادي القضائي بغية تمكين اطباء من الدائرة القانونية ، والاطباء الذين يختارهم اقارب المحتجزين ، وتمكين اقارب المحتجزين انفسهم ، من الوصول الى المحتجزين انفراديا وكذلك اتاحة هذا الامر لموظفي اللجنة الدولية للصليب الاحمر بغية تمكينهم من مباشرة مهامهم الانسانية . وأرفق المقرر الخاص أيضا قائمة باسماء ١٩ شخصا يقضون احكاما وطلبوها مرارا تطبيق امتيازات السجون عليهم او امكانية اصدار عفو عنهم او نفيهم بدلاً من تطبيق عقوبات الاحتجاز عليهم . والاعتبارات الانسانية المحضة هي التي حلت بالمقرر الخاص إلى تقديم هذه الطلبات إلى الحكومة .

٢٧ - وفي صباح يوم ٩ تشرين الاول/اكتوبر ، قابل المقرر الخاص ممثلي منظمات غير حكومية مختلفة . فاستقبل في مكتبه باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ثلاثة ممثليين للجنة الدفاع عن حقوق الشعب بالمنطقة الخامسة تحدثوا عن شكاوى تتعلق بادعاء قوامه تعذيب اشخاص محتجزين لأسباب سياسية ، فضلا عن ادعاء بارتكاب مخالفات من جانب المدعين العسكريين عند تناول شهانى قضايا تخص المنشقين السياسيين ، كذلك فقد أبلغوا أيضا عن الترهيب الواسع النطاق لكثير من المعارضين السياسيين عن طريق رسائل مجهولة المصدر موقع عليها من منظمة صرية تعرف باسم "الجبهة الوطنية لفرمان الموت" .

٢٨ - وفي وقت لاحق ، قام بزيارة المقرر الخاص خمسة ممثلين لمؤسسة الرعاية الاجتماعية التابعة للكنائس المسيحية . وقد استرعوا النظر إلى حالات افراد مختلفين لا يزالون يقضون احكاما بسبب دخولهم إلى شيلي بطريقة غير قانونية على الرغم من رفع أي حظر اداري على الدخول إلى شيلي . واسترعوا النظر أيضا إلى حالات افراد محتجزين

لأسباب سياسية ذكر أنهم قد حُرموا من امتيازات السجون نتيجة لتدابير تعسفية واضحة من جانب أفراد الشرطة ، وإلى حالات عشرين شخصا حُكم عليهم بالنفي ولا يستطيعون العودة بالنظر إلى أنهم يحتاجون إلى العفو عنهم بشأن الجزء الذي لم ينفعه من عقوبة النفي . وأبلغ محامو هذه المنظمة أيضًا عن مخالفات كثيرة ارتكبها المدعون العسكريون ، وبوجه خاص فرناندو توريس سيلفا عند تناول القضايا التي تدخل في اختصاصهم .

٣٩ - ثم استقبل المقرر الخاص ممثلين لرابطة أقارب المحتجزين المختلفين تحدثوا عن الاشخاص الخمسة الذين اختفوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وعن عدم احراز تقدم في التحقيقات القضائية ، وعن قلقهما لما وصفاه بأنه "أفلات من العقاب" بالنسبة للأشخاص المسؤولين عن حالات الاختفاء هذه . واشتكى أيضًا من قيام أفراد من الدرك بمعاقبة أعضاء تابعين لمنظمتهم عند محاولتهم تنظيم مظاهرات علنية تأييداً لمطالبهما المشروعة . وفي وقت لاحق ، قام المقرر الخاص بزيارة خمسة ممثلين لرابطة أقارب السجناء السياسيين وأكدوا له استمرار إخضاعهم لللازعاج كلما توجهوا إلى السجن لزيارة أقاربهم ؛ وكروا أن جميع أقاربهم قد عانوا من التعذيب والاحتجاز الانفرادي والحبس الانفرادي الذي أمر به المدعون العسكريون عندما كانوا خاضعين للاستجواب بالشرطة خلال الأيام الأولى لاحتجازهم . وأخيراً ، أعربوا عن قلقهم إزاء البيانات العلنية الصادرة عن ممثلين كبار للحكومة تأييداً للحكم بعقوبة الاعدام على ثلاثة من أقاربهم وطلبو الإفراج عن الاشخاص الثلاثة المحتجزين الذين هم مرض ب بصورة خطيرة (باتريسيوا روبيخون التي تعاني من إنفصال الشخصية ؛ وخوان كارلوس كانسيس و المحتجز في السجن العام في مانتياغو ، وبيدرو مويا المحتجز في السجن العام في فالديفيا ، وكلاهما مريض بالسرطان) .

٤٠ - وفي وقت لاحق ، قام المقرر الخاص باستقبال أربعة ممثلين لرابطة أقارب الاشخاص الذين أعدموا لأسباب سياسية وأعربوا له عن قلقهم إزاء عدم حدوث أي تقدم ملموس في التحقيقات القضائية التي بدأوها بالشكوى التي تقدموا بها فيما يتعلق باعدام أقاربهم . وهم يطلبون من السلطات أن تعيد اليهم جثث الاشخاص الذين تم اعدامهم حتى يمكنهم أن يدفنوهم بطريقة مناسبة . ثم حضر الأمين التنفيذي للجنة عودة المنفيين الذي شرح مشاكل إعادة التأهيل الاجتماعي التي كثيرة ما تواجه العائدين من المنشى ؛ وأشار أيضًا إلى عدد من أمثلة اضطهاد أشخاص عادوا مؤخرًا ، وإلى حالة ١٧١ شخصاً لم يتمكنوا من العودة من المنفى لكونهم يقضون عقوبات بالطرد . وقال إنه قدم في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى وزير الداخلية قائمة تضم ٣٥ فناناً وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ قائمة أخرى بالنيابة عن ٢٦ من أفراد القوات المسلحة السابقين . وأخيراً ، استقبل المقرر الخاص ثلاثة ممثلين لرابطة المحامين عن السجناء السياسيين ، وممثلين اثنين

لمؤسسة حماية الأطفال الذين أصيبوا بالضرر في ظل حالات الطوارئ ، وممثلين اثنين للجنة الوطنية لمناهضة التعذيب ، وخمسة ممثلين لحركة سيباستيان أسيفيدو لمناهضة التعذيب ، وأربعة ممثلين لمنظمة إيمارا للسكان الأصليين "Yacha Marra Aru" [صوت الشعب العظيم] .

٤١ - وفي يوم الاثنين الموافق ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ ، استقبل المقرر الخاص ممثل اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الذي ناقش عدم احراز تقدم ملحوظ في التحقيق القضائي الخاص بالهجوم على مكتب اللجنة في سانتياغو في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ . ففي تلك المناسبة ، دخلت مجموعة من المقاوير المسلمين تسليحا ثقيرا إلى المكتب وجرحت عددا كبيرا من موظفيه ودمرت التجهيزات وأخذت بعض الوثائق . وذكر الممثل أن الأشخاص المسؤولين عرّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى "فرقة مفاويير ١١ أيلول / سبتمبر" التي يدعى أنها تتالف من أشخاص ينتمون إلى القوات المسلحة .

٤٢ - وفي وقت لاحق ، قام المقرر الخاص بزيارة قاضي محكمة الدائرة الجنائية العشرين في سانتياغو الذي ينظر في ٢٠ شكوى مقدمة ضد أفراد يتبعون وكالة المخابرات الوطنية فيما يتعلق بالادعاء بارتكاب تعذيب . وعما يذكر أن الجرائم المذكورة قد ارتكبت أثناء استجواب الشاكين الذين تم القاء القبض عليهم لاسباب ادعى أنها سياسية . وقد قدمت المحاكم العسكرية طلباً إلى المحكمة العليا للغفل في تنزاع الاختصاص على أساس أن المحكمة الجنائية للدائرة غير مختصة بالنظر في الشكاوى بالنظر إلى أن أعضاء وكالة المخابرات الوطنية من الأفراد العسكريين . وقال القاضي أيضاً إنه قد أعاد تحقيقاته قوات هيشات الشرطة المختلفة التي يقتضي منها القانون أن تقدم له المساعدة القانونية الازمة .

٤٣ - قام المقرر الخاص بعد ذلك بزيارة شانية إلى المدير الوطني لقوات الشرك وأعرب له عن قلقه إزاء ما ورد مؤخرا من تقارير مفادها تعدي قوات الشرك على مجموعة من الصحفيين ، بعضهم من المراسلين الأجانب ، خلال الأيام القليلة الماضية ، أثناء محاولتهم تقطيع المظاهرات التي قامت بها المعارضة في الشوارع احتفالاً بنتائج الاستفتاء الخاص بالرئاسة . وأوضح المدير الوطني أنه أمر باجراء تحقيق كامل في الحوادث المبلغ عنها . وبعد ذلك ، عقد المقرر الخاص مؤتمراً صحفياً كبيراً في مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حضره نحو ٥٠ ممثلاً من المحافظة الوطنية وال أجنبية ومن الإذاعة والتلفاز .

٤٤ - وفي فترة بعد ظهر اليوم نفسه ، عقد المقرر الخاص اجتماعاً مع المدعي العسكري إ. بلانكو المسؤول عن التحقيق في الظروف التي أصيب فيها شابان من المعارضين للنظام بحروق خطيرة يدعى أنها من فعل دورية تابعة للجيش وقد توفي

أحدهما نتيجة لحرقه . ووفقا لما ذكره المدعي العسكري ، لم يقم الدليل على قيام أي فرد من أفراد الدورية العسكرية بالقاء قنابل حارقة على الشابين ، ومع ذلك فقد حُكِمَ الجنود على عدم تزويد الرجلين بالمساعدة الالزمة .

٤٥ - ثم توجه المقرر الخاص إلى مطار سانتياغو حيث ودعه موظفون تابعون لوزارة الخارجية وممثلون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ووجه لهم الشكر على تعاونهم القيم . ثم خادر البلد بعد ذلك .

ثالثا - شكوى من انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان

٤٦ - إن المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدّة من الوثائق القانونية التي تلقاها الممثل الخاص أثناء زيارته الرابعة لشيلي من الأشخاص المعنيين أو من محامיהם أو من منظمات حقوق الإنسان الشيلية . وترتبط المعلومات بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان خلال عام ١٩٨٨ .

٤٧ - وأحال المقرر الخاص هذه الشكاوى إلى السفير السيد كالديرون فارجاني في مسان خوسيه في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ لتبليghi الحكومة تعليقاتها عليها ، وأعرب عن قلقه إزاء المعلومات الواردة فيها . غير أن هذا لا يعني ضمنا أي حكم سابق من طرف المقرر الخاص على وقائع الشكاوى الموضوعية .

٤٨ - وتعد الشكاوى أدناه وفقا للتقسيم التالي :

- (أ) الحق في الحياة ؛
- (ب) الحق في السلامة الجسدية والمعنوية ؛
- (ج) الحق في الحرية ؛
- (د) الحق في الأمان ؛
- (هـ) الحق في حرية التعبير والإعلام ؛
- (و) الحق في حرية التنقل .

الف - الحق في الحياة

الف - ١ خوان فرناندو مايورغا ميليان . رفعت شكوى قتل مشدد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى محكمة الرئيس أغوييري ليردا الجنائية العاشرة . وتشير الشكوى إلى أن خوان مايورغا قد وصل إلى منزل شقيقته في الساعة ٢٢/١٥ من مساء يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وغادر هذا المكان وأوراق هويته معه . غير أن مستشفى سوتيرو دل ريو قد تلقى في تلك الليلة جثته وسجلها على أنها جثة شخص مجهول الهوية ، وقد سلمها للمستشفى رجال شرطة من مركز الشرطة رقم ١٢ في لاغرانخا . وقال الشرطي الذي كان في الخدمة في المستشفى ذلك المساء للمشتكي أن أختها قد توفي في غارة شنت على محطة بنزين بمنطقة لاسيسيرينا . غير أنه يقال إن شهود عيان ذكروا أن السمات الجسدية المميزة للشخص المعنى لا تتفق مع سمات خوان مايورغا .

الف - ٢ أنطونيو أوفيدو ساندوا كاريس . رفعت في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى قتل مشدد إلى المحكمة الجنائية الحادية عشرة في مانتياغو . ويقول

المشتكي إن الضحية كان ، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، في شارع بمنطقة لاغرانخا . وفجأة أطلقت سر رصاصات تقريراً بمقدار عشوائية في إتجاهات مختلفة - ولكن بنية تسبب الإصابة بجروح - من قبل خمسة أو ستة رجال مسلحون يرتدون ملابس عادية في حافلة صغيرة . وأصابت أحدهم الرصاصات أنطونيو ماندولفا في وجهه وتوفي في اليوم التالي في مستشفى سوتيرو دل ريو . وتفيد الشكوى أن رجال الشرطة الذين شاهدوا هذا الحادث لم يحاولوا ملاحقة المهاجمين أو مساعدة الضحية .

الف - ٢ إيديسون فريدي بالما كورونادو . رفعت في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى إلى المدعي العسكري العام الرابع بسانتياغو ضد استخدام القوة بشكل لا لزوم له ، أدى إلى الوفاة . وحسب المشتكى فإن ابنه ، وهو قاصر يبلغ من العمر ١٥ عاماً ، كان يشارك في مسيرة إحتجاج نظمت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وبعد أن فرقت الشرطة المتظاهرين أطلق شرطي رصاصتين على ابنه فقتلته . وكان أفراد من وحدة رجال شرطة بيناليولين حاضرين في ذلك المكان ، ووصل في وقت لاحق أفراد من مركز الشرطة رقم ١٦ .

باء - الحق في السلامة الجسدية والمعنوية

باء - ١ دومينغو فوستينو سارمييتو فلوريبي . رفعت في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ شكوى ضد أفراد من قوات الشرطة ووكالة الاستخبارات الوطنية إلى المحكمة الجنائية الأولى بسان ميفوييل بشأن اعتقال غير المشروع ، والتعذيب ، واستخدام القوة على نحو لا لزوم له ، والتعذيب الانفرادي الذي لا يبرر له ، والسرقة . ويقول المشتكى أنه قد تم اعتقاله بمنزله في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ونقل مقطعاً إلى مركز الشرطة رقم ١٦ بسان ميفوييل حيث تم ضربه ولكممه على الرأس والضلع ، وسلطت عليه صدمات كهربائية في أشد أجزاء جسده حساسية ، وعرض لفرقة إعدام وهيئات لتهديدهات بقتله وقتل أقاربها . وفيما بعد عذبه من جديد أشخاص يفترض أنهم أفراد تابعون لفرقة رجال السدرك الخام ٥٥٤ أو لوكالة الاستخبارات الوطنية . وقال أنه يعرف أحد معتذبه وهو نقيب الشرطة آيفان آرايا كارفاليو .

باء - ٢ خورخي لوبيز كورتيس كوليما . رفعت في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ شكوى إلى المحكمة الجنائية الثامنة عشرة بسانتياغو . ويذكر المشتكى أنه اعتقل في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ونقل إلى مركز الشرطة رقم ٧ بريينكا حيث عصب عيناه وكُلّت يداه وضرب . ويزعم أنه قد سلطت عليه صدمات كهربائية في الأجزاء الحساسة بشكل خاص من جسده ، مما سبب له تشنجاً عنيفاً . وقال إن أسنانه قد تضررت من اللعنة التي تلقاها . وتتجذر الملاحظة بأن خورخي كورتيس كان قد تقدم بطلب ، في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨ ، بشأن إنفاذ الحقوق الدستورية في هذا المدد لدى محكمة سانتياغو للاستئناف (القضية رقم ٥٣٥ - ٨٨) ، وقد رفض هذا الطلب في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ .

باء - ٣ - فرانسيو ثاباتا نيكوليبي ، ودييفو ليرا ماتوي ، وميفويل مونتيسينو ومونتيسينو . رفعت في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٨ شكوى بالادى الجساني والتهديد ، الى محكمة الدائرة الجنائية العاشرة بسانتياغو . ويذكر المشتكون انه في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، وبينما كانوا في طريقهم لمقابلة قائد الدرك دومينغو أوندا ، هاجمهم بدون سابق انذار افراد الدرك بقيادة الملازم بارا ، وضربوهم ولكلمومهم وانهالوا عليهم ضربا بالهراوات . وتدعى هذه الشكوى جمعية اقارب السجناء السياسيين ، والجمعية الوطنية للسجناء السياسيين ، و ٩٠ مجيناً سياسياً (انظر أدناه ، القضية د - ٣) .

باء - ٤ - ريكاردو البرتو باريديس كارو ، وماركوني انطونيو اباركا غونزاليس . رفعت في ٣٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى إلى المحكمة الجنائية العشرين بسانتياغو بشأن اذى جسماني خطير ضد خوان كاراسكو وفرانسيسكو بنتشيرا . ويذكر المشتكيان انه في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، بينما كانوا في الشارع إذ أصابتهم رصاصات أطلقها أحد المتهمين الذين كانوا يرتدون ملابس عادية . ويقال إن الرصاصات قد أطلقت دون أي تحذير شفوي .

باء - ٥ - كلوديو فرناندو اسكوبار ريس . رفعت في ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ شكوى أمام محكمة سانتياغو للاستئناف . ويذكر المشتكى انه قد اعتقل في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ونقل الى مركز الشرطة رقم ٢ حيث عصت عيناه وتم استنطاقه . وذكر أيضاً انه تعرض ، أثناء استنطاقه ، للضرب والصدمات الكهربائية ، وهدد بالقتل .

باء - ٦ - فرانسيسكو أوسيس أوسوريو . رفعت في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى باستخدام لا لزوم له للقوة نتج عنه اذى جسماني غير خطير الى مكتب المدعي العام العسكري الخامس بسانتياغو ضد الشرطي هيكتور غونزاليس بوبليتي التابع لمركز الشرطة رقم ٢٣ بسانتياغو . وقال المشتكى إنه في يوم ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٨ بينما كان يقود سيارة أجرة أوقفه في وسط سانتياغو الشرطي المذكور أعلاه الذي أمره بباسكات المحرك . وعندما رد المشتكى بأنه لا يمكنه فعل ذلك لسبب مشكل ميكانيكي ، انهال عليه غونزاليس بالضرب وساعده في ذلك وشجعه رجال آخرون من رجال الشرطة يبدو أنهم أفراد تابعون للقوات الخاصة .

باء - ٧ - اندريكي اوكتافيو كينتانيليا ليلي . رفعت في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ شكوى باعتقال واحتجاز غير مشروعين في حين انفرادي وأذى جسماني الى محكمة سانتياغو للامتناع . وأفاد المشتكى ان الاذى الذي تعرض له كان نتيجة ضربه في مكان احتجازه في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٨٨ . ويشهد التقرير رقم ٨٨/٩٠٣ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ والمادر عن القسم الاكلينيكي بقسم الطب

الشرعى أن المشتكى قد أصيب بما يلي : اصابات في أطرافه سببها ضربات بادأة غير حادة و/أو بوسائل مادية أخرى ، وثلاثة خدوش ملتحمة على المرفق الأيسر وخديدين على المرفق الأيمن ، وأشار كدم على الرجل اليسرى .

باء - ٨ - خوان راؤول كاسيريس أسبينوسا . رفعت في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى بذى جسماني إلى المدعي العام العسكري الخامس بسانتياغو ، ضد مارسيلو أوباسو التابع لمركز شرطة كاليرا دي تانغو . ويشير المشتكى إلى أنه تعرض في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ لكم والضرب بهراوة بمركز الشرطة المذكور أعلاه من قبل الشرطي أوباسو ، وهو يشكو من رضات عديدة في ضلعه ، ومن كسر ضلع ، وانكسار القور الخلفي للضلع الحادى عشر .

باء - ٩ - لويس دانت لونغونى فاسكيني . رفعت في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى باستخدام لا لزوم له للقوة إلى المدعي العام للقوى الجوية في سنتياغو ضد أفراد تابعين للقوى الجوية . ويشير المشتكى إلى اعتقال ابنه في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ بشارع بلاسيستيرنا من قبل أفراد تابعين للقوى الجوية طلبوا منه أن يعرف بنفسه . وفي تلك اللحظة أطلق عليه الرصاص من الوراء . وكسرت الرصاصة عموده الفقري وسببت اصابات في المعدة . ويفيد الرأي الطبي أن لويس لونغونى إذا بقي قيد الحياة فإنه سيظل مفلوجاً بشكل دائم .

باء - ١٠ - إيفان فيرا ميدينا وخوسه هرنانديز كورفالان . رفعت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى بشأن اعتقال غير مشروع واستخدام لا لزوم له للقوة نتج عنه ذى جسماني رافقه تهديدات ، إلى محكمة الدائرة الجنائية السابعة عشرة بسانتياغو . وأفاد المشتكيان ، أنه أوقفهما في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ في الشارع ثلاثة رجال مسلحون يرتدون ملابس عادية انها لوا عليهم ضرباً ولعنة . ثم نقلوهما إلى مركز الشرطة رقم ٣٦ بفيكونيا ماكيينا حيث أدعيا أنه قد تمت تعريتهما وضربها وبقيا دون أكل وشرب طوال كامل النهار وتم تهديدهما بالقتل .

باء - ١١ - كلوديو ليغا سيبولفينا (القضية رقم ١٣٧٦ - ٨٨) . رفعت في ٨ آيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى ضد أفراد تابعين للشرطة ينتمون لوحدة الشرطة الدورية ٣٠ بشأن استخدام لا لزوم له للقوة نتج عنه ذى جسماني خطير ، إلى المدعي العام العسكري الرابع بسانتياغو . وأفاد المشتكى ، أن شرطياً مجهول الهوية أطلق النار على حفيده ، الذي يشكو من عرق ، وأصابه في رأسه وهرب فوراً في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وبعد ذلك أحاط شرطيون آخرون بالمنطقة مانعين أي شخص من الاقتراب من الضحية أو مساعدتها .

باء - ١٢ - كارولينا فويينتشي بيريرا . رفعت في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى بشأن عملية اختطاف واغتصاب وتهديد ، إلى المحكمة الجنائية الثانية في سان أنطونيو . وتشير الشكوى إلى أن ثلاثة أشخاص أوقفوا كارولينا فويينتشي في

الشارع ، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ او اركبوها بالقوة في سيارة استبقوها فيها كامل الليلة . وانهم سألوها عن عضويتها في اتحاد العمال بشركة او ريسا للمساهمة ، وضربوها واغتصبوا .

باء - ١٣ - لويس اسبينوش غونزاليس . رفعت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى باستخدام لا لزوم له للعنف من قبل رجال شرطة تابعين لمركز روزفلت في مدينة الاكواخ سيرو نافيا أمام المدعي العام العسكري الاول بسانتياغو . وذكر المشتكى ان ابنته قد تعرضت في الشارع ، في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، لكم ضرب في الوجه بمداد من المطاط من قبل ثلاثة من رجال الشرطة .

باء - ١٤ - جون ريميليه همبرغر . رفعت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى الى المدعي العسكري العام الاول بسانتياغو ضد افراد تابعين للشرطة بشأن استخدام لا لزوم له للقوة نتج عنه اذى جسماني . وذكر المشتكى ، وهو قس امريكي تابع لرهبانية ماري نول ، انه في ليلة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ عندما كان على مقربة من منزله ، هاجمته مجموعة من رجال الشرطة دون اية محاولة من جانبهم للتأكد من هويته وبدون تبادل كلمة واحدة معه . وأنه نتج عن الضربات التي انهالت عليه رضات ، وانشقاق في الشفتين ، وكسر في عظم الخد اليسير ، وكذلك جرح عميق في مؤخرة الجمجمة . وذكرت المبشرة الامريكية غير الاكليريكية برهبانية ماري نول ، ليند ماكلوسكي ، انها قد تعرضت هي الاخرى للضرب في نفس المناسبة .

باء - ١٥ - فاللو ارنستو سيديفيتش فالينشوبلا (القضية ٢٥٦ - ٨٨) . رفعت في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى الى محكمة سانتياغو للاستئناف . وأفاد المشتكى انه اعتقل في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ونقل الى مركز شرطة لوبارنتشيا حيث تعرض لكم والتعنيف لكونه عضوا نشطا في حزب مناصرة الديمقراطية (انظر القضية دال - ٩ أدناه) .

باء - ١٦ - نيلسون دل ترانسيتو باريديز مانشور ، ورودريجو البرتو أوليفيرا سيلير ، ومارتين انريكي ميراندا تابيا . رفعت في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى بشأن استخدام القوة على نحو لا لزوم له ، ضد الملائم الموجود في بفيلا دى آلوي ، المجهول الهوية ، والعريفين خيرادو ميريبي وسيبولفیدا ، وأفراد الشرطة كريستيان فوري ، وميريدا ، وفالبيه ، وأفراد آخرون ينتمون لغمائل آلوي ، واللجنة المدنية بمركز ميليبيليا . وقد رفعت هذه الشكوى أمام المدعي العام العسكري الرابع بسانتياغو . ويشير المشتكون الى انه قد تم في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ تفتيش منزل رودريجو أوليفيرا ومارتين ميراندا من قبل العريف سيبولفیدا وأفراد الشرطة فوريه وميريدا وفالبيه الذين كانوا يرتدون ملابس عادية ، وذلك بدون ابراز اي أمر بالتفتيش . ثم نقلوا بعد ذلك الى مركز آلوي حيث تم ضربهما ولهمهما . وبعد اطلاق سراحهما أعيد اعتقالهما من

جديد ، في هذه المناسبة مع نيلسون باريديس ، من قبل أربعة رجال يرتدون ملابس عادية عرّفوا بأنفسهم بأنهم ضباط شرطة . ويدرك المشتكيان أن هؤلاء الضباط لم يكتفيا بضربيهما وإنما عذبواهما أيضًا بدخول خراطيم مياه بالقوة في فمييهما وترك الماء يجري حتى اشfra على الاختناق .

باء - ١٧ - غوييلرمو كاسيريس استوديليو وخورخي انطونيو موتيوز . رفعت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى إلى المدعي العام الثالث بسانتياغو ضد ضباط من مركز الشرطة رقم ٧ برشكا ، بشأن استخدام لا لزوم له للقوة نتج عنه أذى جسماني لحق بغوينيليرمو كاسيريس البالغ من العمر عشرة أعوام ، وخورخي موتيوز البالغ من العمر ١٣ عاما . وذكر المشتكيان ، أن الطفلين تعرضوا لكم والضرب بالهراوات في أجزاء مختلفة من جسديهما ، من جانب شرطيين في الشارع في ليلة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وأنه نتيجة للضرب الذي تلقاه الطفلان أصيب غوييليرمو كاسيريس بكسر في العضلة العاصرة . وذكر المشتكيان أيضًا أنه عندما قصدوا مركز الشرطة باحثين عن الطفلين المصابين تعرضوا لتهكم رجال الشرطة ولحركات مخلة بالحياء من جانبهم .

باء - ١٨ - هوغو ريفاس لومباردي . رفعت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى بصاصات غير خطيرة إلى محكمة الدائرة الجنائية بسانتياغو . ويدرك المشتكى أنه في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ عندما خرج لحماية ابنته الصغرى التي كانت تتعرض لهجوم لحملها لافتة تدعو إلى التمويّت بـ "لا" في الاستفتاء العام ، حاصره ستة أفراد ضربوه على الرأس والكتفين ، مسببين جرحًا في فروة الرأس وأوراما دموية في أجزاء مختلفة من جسده ، وأمر الضابط المسؤول آنذاك في مركز الشرطة رقم ٢ ، وهو النقيب بيريز ، بتوقيق المشتكى وفرض عليه دفع غرامة قدرها ٣٠٠ بيسوس قبل إطلاق سراحه .

جيم - الحق في الحرية

جيم - ١ - اوسكار غوييليرمو غارييتون بورسيل . ردت المحكمة العليا ، في قرارها رقم ٧٩٠٩ الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الشكوى التي رفعها أوسكار غارييتون ضد القضاة الذين أدانوه . وأوضح أنه لم يسلك أي ملوك يتافق والمعايير المحددة في المادة ٣٧٤ من قانون العدالة العسكرية . وقال إنه قام ، في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، بصفته ممثلاً لكونشتيون ، بمجرد حضور اجتماع شرح له فيه الرقيب خوان كارديناس فيلالانكا خططه للقيام بتمرد . وذكر المشتكى أنه قال عن هذه الخطط أنها جنون ورفض مد النقيب كارديناس بالتأييد الذي طلب . وأكد في شکواه أن الشهادة التي أدلّ بها زعماء التمرد تبيّن بوضوح أن دوره كان سطحيًا تمامًا .

جيم - ٢ - خورخي ارتورو مارتينيسي مونيوز (القضية رقم ٨٦- ٨١) . حكمت المحكمة العليا ، في قرار اصدرته في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، على خورخي مارتينيسي بالسجن المشدد لاقصى درجة لمدة ١٥ عاما ويعما واحدا لارتكابه جريمة التسلل غير المشروع الى شيلي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ وبالعقوبات الشانوية المتمثلة في انتزاع الامنية لشغل وظيفة عمومية او ممارسة الحقوق السياسية ، وانتزاع الامنية منه لممارسة اية مهنة اثناء مدة العقوبة . وقد استند هذا القرار الى احكام المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٨١ الصادر في عام ١٩٧٢ ، السابق للقانون رقم ١٨٠١٥ ، الذي تنص الفقرة ٣ من المادة ١ منه على عقوبات اقل تشددا . وتتجدر الاشارة الى ان اسم خورخي مارتينيسي ادرج ، في ٣٨ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، في قائمة المنفيين البالغ عددهم ٣٠٠ شخص والمأذون لهم بالعودة الى شيلي . غير انه قد ظل في السجن منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وما زال حتى الان يقضي عقوبته .

جيم - ٣ - اليان سالومون هواكيمييل كاتريل ، ولويس ادواردو اسبينوزا فوينتس . قدم الى محكمة الاستئناف العسكرية طلب بانفاذ الحقوق الدستورية . ويذكر مقدمو الطلب أن الشخصين المعنيين اللذين كانا شاهدين في القضية ١٤٤٤ - ٨٤ الناتجة عن اعتقال ووفاة خوان انطونيو اغويري باليستيروس ، قصد حضرا شخصيا في ٣٢ آب/اغسطس ١٩٨٨ للادلاء بشهادتيهما فهددهما المدعي العسكري الخام ادغاردو اوبييدو بالاعتقال والحبس الانفرادي اذا لم يشهدا كما يريد هو . ونفذ هذا التهديد في ٣٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ عندما أمر المدعي العام العسكري باحتجازهما في حبس انفرادي لمدة خمسة ايام .

جيم - ٤ - ماريا اسونسيون بوسكون ، وفكتوريا غالياردو ، وتيريسا روخو ، وتيريسا غوميز ميير ، وساندرا رادي ، و١٤ شخصا آخر (القضية رقم ١٠٨٧ - ٨٨) . قدم الى محكمة الاستئناف في سانتياغو في ٣٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ طلب بانفاذ الحقوق الدستورية . وتفيد التقارير ان رجال الشرطة اعتقلوا الاشخاص المذكورين اعلاه في ٣٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ في بلازا دي آرماس بسانتياغو في نهاية تجمع سلمي نظمته جمعية "الامهات المناضلات من اجل الحياة" .

جيم - ٥ - نيلسون البيخاندرو كارفالاخ مالينا (القضية ١١٠١ - ٨٨) . قدم الى محكمة الاستئناف في سانتياغو في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ طلب بانفاذ الحقوق الدستورية . ويذكر ان بعض من رجال الشرطة التابعين للقوات الخاصة قاموا في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ باعتقال الشخص موضوع هذا الطلب خارج جامعة شيلي .

جيم - ٦ - كارلوس كاراماكو غونزاليس ، ودانيل باولو ، وليناردو سيبوليفيدا ، وتيتو موتو ، والبيخاندرو هيجالو (القضية رقم ١١١٤ - ٨٨) . قدم الى محكمة الاستئناف في سانتياغو في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٨ طلب بانفاذ

الحقوق الدستورية . ويذكر الطلب انه تم اعتقال الاشخاص المعذبين في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ داخل جامعة مدينة سانتياغو ونقلهم الى مركز الشرطة رقم ١٨ ببنونيوا .

جيم - ٧ - رودريفو دانيال بات هنريكي (القضية رقم ١١١٧ - ٨٨) . قدم الى محكمة سانتياغو للاستئناف في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ طلب بإنفاذ الحقوق الدستورية ، باسم رودريغو بات ، الطالب بجامعة سانتياغو الكاثوليكية . ويذكر مقدم الطلب انه تم اعتقال الشخص موضوع الطلب وط سانتياغو في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ثم نقل الى مركز الشرطة رقم ١ بشارع سانتو دومينغو واحضر بدون اشعار امام المدعي العام العسكري لاعتداه المزعوم على افراد رجال الشرطة . وذكر مقدم الطلب ان ذلك القرار يستند الى ان احد رجال الشرطة كان يعلم ان رودريغو بات هو احد مستشاري اتحاد طلاب الجامعة الكاثوليكية .

جيم - ٨ - كلوديو انريي مينيسبي لابرانيا . قدم الى محكمة سانتياغو للاستئناف في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ طلب بإنفاذ الحقوق الدستورية . ويذكر مقدم الطلب ان اربعة افراد من ادارة الشرطة اعتقلوا الشخص موضوع الطلب في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ عندما كان بمدد مفادة مبانى اللجنة الشيلية لحقوق الإنسان التي تعمل فيها والدته .

جيم - ٩ - خوسيه سانتياغو نافارينتي بيريرا ، وعمر لييشير هيريرا مارتينيز ، خوسيه ابدون سيد آمايا ، وغونزالو توريس سيد . قدم الى محكمة الرئيس اغوييري سيردا للاستئناف في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ طلب بإنفاذ الحقوق الدستورية . ويقال ان افراداً من ادارة الشرطة اعتقلوا الاشخاص موضوع الطلب في منازلهم في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ويعتذر مقدم الطلب ان رجال الشرطة قد مزقوا بطاقات الهوية الشخصية ووشائق التسجيل الانتخابي للاشخاص موضوع الطلب أثناء اعتقالهم .

دال - الحق في الامن

دال - ١ - رينيه غارسيا فيليفيغان . قدم طلب حماية مؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الى محكمة سانتياغو للاستئناف . ويشتكي القاضي المسؤول رسميًا عن المحكمة الجنائية العشرين في سانتياغو ، رينيه غارسيا ، من انه ما انفك منذ شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ يتلقى تهديدات بالقتل ويتعذر لافعال تخويف عديدة ، ومن انه قد تمت مراقبته ومراقبة تحركاته . وقال إن زوجته فيوليتا كاراسكو دي غارسيا ، وكذلك ابنيه خوان والفارو غارسيا قد تعرضوا أيضًا لمثل هذه الاعمال . وعلى اثر ذلك وجّه رسالة رسمية تحمل رقم ٢٠٨٥ وتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى محكمة العدل العليا ، أكد فيها من جديد تلك الشكاوى وتوسيع فيها بتفصيل . وتتجدر الإشارة إلى ان رينيه غارسيا ، منذ أن عين

رسمياً قاضياً في عام ١٩٨٥ ، مختص بالشكوى المتعلقة بالتعذيب والمرفوعة ضد أفراد وكالة الاستخبارات الوطنية (انظر أدناه ، القضية هاء - ١) .
دال - ٤ روبين إبانيز لوبيز ، ونولاسكو توبار فيرغارا ، وألكسي ماريسو ماردونيس ، وسكن آخر من سكان مدن الأكواخ في سانتياغو (القضية رقم ٦٨٣٠) . قدم إلى محكمة سانتياغو للاستئاف طلب حماية مؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . يشتكى فيه مقدم الطلب أن مدن الأكواخ في بلدي سيرو نافيا واستاسيون سنتراال قد شعرت في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٨ لهجمات غير شرعية شنها أفراد من قوات الشرطة وقوات الأمن لم تكن بحوزتهم أية أوامر تفتقر أو اعتقال ، وأن هذه الهجمات أحدثت أضراراً بالمبني .

دال - ٣ فرانيو شاباتا نيكوليبي ، ودييفو ليرا ماتوس ، وميفوييل مونتيسيينو مونتيسيينو . رفعت إلى المحكمة الجنائية العاشرة (محكمة الدائرة) في سانتياغو (انظر أعلاه ، القضية باء - ٣) شكوى يذكر فيها المشتكون أن كلاً من أقرباء ومحامي السجناء السياسيين قد تلقوا رسائل من مصادر مجهولة تتضمن تهديدات بالقتل من منظمة تسمى نفسها "الجبهة الوطنية لفرمان الموت" . ويقول المشتكون إن هذه الرسائل قد أرسلت للعناوين التي سجلها زائر السجن في الدفاتر عند الدخول .

دال - ٤ راوول سيرجيو سومادي فيليبا ريفاعي . قدم بتاريخ ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ طلب بإنفاذ الحقوق الدستورية ادعى فيه أنه تم في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٨ اقتحام منزله من قبل شخصين يرتديان زيًّا أحضر وثمانية مدنيين مجهولين الهوية دمروا سقف البيت وسألوا عن سلاح مزعوم . وزعم أن راؤول سومادي فيليبا قد تعرض للضرب ثم نُقل إلى مكان مجهول معقب العينين ومكتفأً .

دال - ٥ آفيلينا سيسيرينا أغويري . قدم في وقت مبكر طلب بإنفاذ الحقوق الدستورية إلى محكمة سانتياغو للاستئاف . وأفاد مقدم الطلب ، أنه حضر إلى مكان عمل الشخص موضوع طلب إنفاذ الحقوق الدستورية ، في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، خمسة مدنيين عرّفوا بأنفسهم على أنهم أفراد من وكالة الاستخبارات الوطنية ؛ وعندما لم يعشروا على المعنية بالطلب ، سألوا عن عنوانها الخامس وعندما لم يعطوا عنوانها تفوهوا ببعض التهديدات .

دال - ٦ ليفيو سيانفيريتو سيانفيريتو . رُفعت في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ شكوى إلى المحكمة الجنائية السابعة عشرة بسانتياغو بشأن عملية سرقة . وذكر المشتكى أن داره قد تعرضت في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٨ للاقتحام من جانب قرابة ١٥ شخصاً ، البعض منهم في ملابس مدنية والبعض الآخر في زي أحضر مسر ، فكسروا الباب وكبلوا المشتكى . وهو يشتكى بأنه تعرض للاستجواب والتهديد والشتائم ،

ولكنه لا يشتكى من الضرب ؛ ويشتكى أيضاً من سرقة أمتعة مختلفة ، بمقدمة رئيسية ، تمت أثناء اقتحام منزله .

دال - ٧ آلبيسا أوديت مونيز خارا (القضية رقم ٤٣٧ - ٨٨) . قدمت في وقت مبكر طلباً بإلغاء الحقوقي الدستوري إلى محكمة سانتياغو للاستئناف في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ . واشتكى فيه من أنها تعرضت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ لمحاولة دهن قام بها ثلاثة أفراد في شاحنة مغيرة . وذكرت أيضاً أنه منذ ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ما أنفك سيارة تلاحقها في مناسبات مختلفة بعد مغادرتها لمكتب "حزب النضال من أجل الديمقراطية" في بلدة البوسكي في سانتياغو للعودة إلى منزلها . وتقول إن سيارة أخرى تحمل نفس أرقام التسجيل التي تحملها السيارة السابقة قد ظلت تلاحقها .

دال - ٨ لويس البرتو موريينو كوريا . قدم في وقت مبكر طلب بإلغاء الحقائق الدستورية إلى محكمة سانتياغو للاستئناف بتاريخ ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ . ويدرك مقدم الطلب أن منزل والديه قد اقتحم في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ من جانب أفراد ينتهيون لإدارة الشرطة كانوا يبحثون عن الشخص موضوع طلب إلغاء الحقوق الدستورية لويين موريينو .

دال - ٩ روخيليوبادواردو فوينتيس براافو ، فالدو ايرنيستو سيديفيتس فالتشويلا ، وريتشارد أوريسون فيغا فاغورن ، ومونيكا روث فيغا كيلودران ، ومارغريتا ديل كارمن فيغا كيلودران ، وماري فيغا كيلودران (القضية رقم ٣٥٦ - ٨٨) . قدم إلى محكمة سانتياغو للاستئناف طلب حماية بتاريخ ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ . ويدرك مقدم الطلب أنه منذ ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ما انفك الأشخاص الآنف ذكرهم يتلقون في منازلهم مكالمات تليغونية من مصادر مجهولة تهددهم بالقتل . ويشتكى أيضاً روخيليوبادواردو فوينتيس من أن منزله موضوع مراقبة من قبل سيارات مختلفة . ويقول إنه هو فالدو سيديفيتس وريتشارد فيغا أعضاء نشطون في حزب النضال من أجل الديمقراطية .

دال - ١٠ نيلسون هيكتور رولاندو نيكولاو ، ماريا سوليداد كونستان المارشا ، وسوليداد إنديرا رولاندو كونستان ، وماريا إيناس او سوريس ورومبيرو (القضية رقم ٢٣٩ - ٨٨) . قدم طلب حماية إلى محكمة سانتياغو للاستئناف بتاريخ ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ . وتقول ماريا كونستان أنها ما انفك ، منذ ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، تتلقى مكالمات تليغونية عديدة من مصادر مجهولة تهددها باختطاف وقتل ابنتها سوليداد رولاندو . وتقول إن الأشخاص ممداد هذه المكالمات يعرفون بكل وضوح الكثير عن تحركات ابنتها اليومية . وتقول كذلك إن نيلسون رولاندو هو رئيس أحد الفروع المحلية لحزب النضال من أجل الديمقراطية في بلدة لارينا في سانتياغو ، وأنها هي أيضاً عضواً نشطاً في تلك المنظمة السياسية .

دال - ١١ سكان بلدة سيرو نافيا . قدمت في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ شكوى الى المدير العام لشرطة شيلي اشتكى فيها عناصر شئ من سكان بلدة سيرو نافيا ومدينة الاكواخ لافيسيتا خاصة من افعال العنف المختلفة التي ارتكبها رجال الشرطة في ليلة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وذكر المشتكون ذاتهم ان رجال الشرطة داهموا البلدة بعنف وتسببوا فيها بأضرار كثيرة ، فكسرموا التوابع ، والقوا الغازات المسيلة للدموع ، وشتموا السكان وأطلقوا في بعض الحالات الرصاص . واصيب بعض السكان بجراح من جراء الزجاج المتسلط ، ويبدع ان عدداً اطفال قد اصيبوا بمدمنات نفسية .

دال - ١٢ غريسيما دي يانيرا فارغان فالنسيا ومانويل خيزوري هنريكيس تورو (القضية رقم ٤٧٤ - ٨٨) . رفعت شكوى أمام محكمة مانتياغو للاستئناف بتاريخ ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ . وتقول غريسيما فارغان ان رجال شرطة في سيارة تابعة للشرطة قد ضايقوها في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وشتموها بسبب عملها كسكرتيرة بائرشية نويسترا سينيورا رينا دي لوبي ابومستولي . وتدعي ايضاً ان بعض رجال الشرطة اقتحموا منزلها في ٣٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ دون ابراز أمر بالاعتقال او التفتيش . وتذكر إن الاشخاص الذين كانوا موجودين في منزلها في تلك المناسبة ، بما فيهم ابن أخيها اسرائيل فارغان فارغان البالغ من العمر ثلاثة أشهر ، قد تعرضوا للضرب وأن والدتها ، فيفيانا ديل كارمين فالينسيما ، قد تعرضت للشتم .

دال - ١٣ فيكتور رفائيل الديا رامون (القضية رقم ٥٦ - ٨٨) . قدم طلب حماية الى رئيس محكمة أغويري سيردا للاستئناف بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ويقول مقدم الطلب انه قد تلقى ، في ١ و ٧ و ١٦ و ٢١ و ٢٣ و ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، مكالمات تلفونية مختلفة ذات طابع تهديدي . وهو يشكك ايضاً من أن منزله أصبح موضع مراقبة من قبل أربعة أفراد في سيارة قد لاحقه أيضاً في طريق عودته من العمل . ويقول إنه يعمل كطبيب في مركز البحث والعمل في المجال الصحي وفي المركز المتكامل للصحة العقلية .

دال - ١٤ ليليانا ديل كارمن مانريكي سولانو ، وكارلوس ريس ، وايليزابيت سوتو ، وروسا مونيوث مورا . قدم في وقت مبكر طلب بانفاذ الحقوق الدستورية الى رئيس محكمة أغويري سيردا للاستئناف بتاريخ ٣٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وتشتكى ليليانا مانريكي من ان افراداً يفترض انهم تابعون لوكالة الاستخبارات الوطنية قد وملوا ، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الى لامي توربيشن ، وهي مدينة اكواخ بلاسيستيرنا ، بشدة - احبطت فيما بعد - ترمي الى اعتقال كارلوس ريس وأشخاص آخرين من السكان كانوا عارضوا تصوير "مشهد" تلفزيوني مساندة لحملة التأييد بالتصويت "نعم" قبل الاستفتاء العام .

دال - ١٥ ادريانا غونزاليس باريروس ، وميفوين انخيل اكيلار سيرون . قدم الى رئيس محكمة اغويري سيردا للاستئناف طلب بانفاذ الحقوق الدستورية بتاريخ ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ضد بعض الضباط من مركز الشرطة بمدينة الاكواخ خوسيه ماريا كارو في بلدة لاسيستيينا . واعتبرت ادريانا غونزاليس من ان بعض الضباط من مركز الشرطة المذكور أعلاه قد اوقفوها في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ في سيارتها وطلبو منها وثائق تثبت ملكيتها للسيارة وتأمينها وفحصها الغني ، ورفضوا اعادتها اليها إذا لم تعطهم في المقابل نقودا . وقالت ان هذه ليست المرة الاولى التي يحدث لها ذلك .

دال - ١٦ روديفيو ماريو غونزاليس لوبيز ، ولوث ماريا نافارو سواردي ، وماريانا غونزاليس نافارو ، وامبارو غونزاليس نافارو . قدم في وقت مبكر طلب بانفاذ الحقوق الدستورية الى محكمة سانتياغو للاستئناف بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . ويذكر روديفيتو غونزاليس من ان شخصين طرقا باب بيته الخارجي في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ طرقات قوية متكررة وهدأاه وشتماه هو وزوجته ، ويزعم انه كانا ينويان نية احباطه في الشهادة - ترمي الى خلص الباب ودخول المسكن .

دال - ١٧ يوهانا ماريا بينيتش مارامبيو . قدم الى محكمة سانتياغو للاستئناف طلب بانفاذ الحقوق الدستورية بتاريخ ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . وتذكر مقدمة الطلب ان افرادا من الشرطة قد اعتربوا سبليها في الشارع ، ففي ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ونقلوها الى غرفة استنطاقها فيها مدنيون . وهي تشتكى من انها قد تعرضت اثناء الاستنطاق الى الضرب بقبضتين مضمدين كما سا ت تعرضت للشتم . وتشتكى ايضا من ان منزلها ظل منذ اطلاق سراحها موضع مراقبة . ولا بد من الاشارة الى انه عندما حملت هذه الاحاديث ، كانت مقدمة الطلب رئيسة لمركز الطلاب بكلية الفلسفة بجامعة شيلي الكاثوليكية .

هاء - الحق في حرية التعبير والاعلام

هاء - ١ ريني غارسيا فيليغام بقرار من محكمة العدل العليا مؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أخطر قاضي المحكمة الجنائية العشرين في سانتياغو بشأن "من غير الملائم الادلاء ببيانات الى الصحافة مثل البيانات التي نشرت في العدد رقم ٣٣٣ من مجلة ابسي بالاستناد الى معلومات حصل عليها من القضايا الجارية ومن الاجراءات السابقة للمحاكمة في المحكمة التي تتبعه هو ذاته" . وفيما بعد ، بقرار مؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٨ ، قررت المحكمة العليا تأديب القاضي ريني غارسيا بتوجيهه انذار خاص اليه (انظر اعلاه ، القضية دال - ١) .

هاء - ٢ فيالما كنالى سور (القضية رقم ٨٥٨٥) أصدرت المحكمة العسكرية الثانية في سانتياغو الحكم رقم ٩٦ المؤرخ في ٣٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، بحسب المحفية فيالما كنالى لمدة ٥٤١ يوما حبسا من الدرجة المتوسطة لاستهزائهما بالقوات المسلحة . كما حكم عليها بعقوبة إضافية بتوقيفها من تقلد وظائف عامة أو العمل في مكاتب عامة خلال فترة العقوبة . وعلى أن فيالما كنالى تحت رقابة السلطة الإدارية المختصة لمدة ستين . ويستند الحكم على المقالة التي نشرتها في عدد كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٥ ، رقم ٢٣٦ من مجلة "منسخي" فيما يتعلق بالفيلم السينمائي "فوريو" حيث قالت إن هذه الرواية "تعطي فكرة عما يحدث في الثكنات وأماكن الاستجواب ومعسكرات الاعتقال في شيلي" .

واو - الحق في حرية التنقل

واو - ١ مانويل انطونيو بوستو هويرتا وارتورو امادور مارتينيز مولينسا . صدر الحكم رقم ٧٣٤٤ لمحكمة العدل العليا المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ بتحديد اقامة مانويل بوستو لمدة ٥٤١ يوما في مدينة بارال ؛ وحكم على ارتورو مارتينيز بتحديد اقامته ٥٤١ يوما في مدينة شانيارال . وكان كل من مانويل بوستو ، بصفته رئيسا لنقابة العمال الوطنية ، وارتورو مارتينيز الأمين العام لهذا الاتحاد النقابي ، قد دعوا إلى القيام باضراب عام في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ تأييدا لمطالب مختلفة تتعلق بزيادة الأجر وتحسين ظروف العمل . وعندما صدر النداء باضراب ، زعم أن ارتورو مارتينيز قال إن الاضراب سيكون مرنا وأنه لن تكون هناك مظاهرة كبيرة . كما زعم أن مانويل بوستو قال إن الفرض من الضرر هو صناعي بحث .

واو - ٢ روبرتو اوبيارشو ، ميرiam بوبليتي ، دافيد لوبيز وأعضاء آخرون في اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق الوطني لهيئات حقوق الإنسان (القضية رقم ٨٨١٥٧) . رفعت أمام محكمة استئناف سانتياغو دعوى مبكرة للممثل أمام المحكمة (اميبارو) في ٦ آيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لصالح ٥٠٩ مواطنين شيليين كان قد سحب بشانهم الدخول إلى البلد في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ويؤكد أصحاب الدعوى أنهم يخشون أن تقوم السلطات الإدارية باتخاذ إجراءات قانونية ضد الأشخاص موضوع دعوى "اميبارو" ما أن يدخلوا الأراضي الشيلية .

رابعا - استدئابات

٤٩ - خلال زيارته الرابعة إلى شيلي ، لاحظ المقرر الخاص ، مع الارتياح ، أن الشعب الشيلي عاقد العزم على التحرك نحو الديمقراطية التمثيلية من خلال الحلول السلمية السياسية ، مع رفض أي شكل من أشكال العنف .

٥٠ - وبالفعل فقد جدد الشيليون تأييدهم لمبادئ الحكومة التمثيلية وللحياة التي كانوا يستردون بها في منين مشرقة ومثلالية . واستفتاء ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ يعد دليلاً دامغاً على هذه الحقيقة وعلى التقاليد العميقة الجذور التي غرسها المبادئ المشار إليها أعلاه ، وهي الضمانة الرئيسية لحقوق الإنسان ، في الشعب الشيلي .

٥١ - تقوم كل من الحكومة والأحزاب السياسية ، بمنتهى الجدية والمسؤولية ، بوضع حق الشعب الشيلي في المشاركة السياسية موضوع التنفيذ ، على نحو ما تكفله المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، خلال العملية التي توجت بالاستفتاء المشار إليه أعلاه .

٥٢ - وبناء عليه ، يعد يوم استفتاء تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ مدخلاً مناسباً للانتخابات التالية المقرر عقدها في نهاية ١٩٨٩ ، عندما يحل موعد انتخاب رئيس الجمهورية والكونغرس الوطني . وعلى هذا النحو سوف يكون لشيلي هيكل قانوني وسياسي جديد سوف يتتيح ، متى استخدم على نحو معقول ، التمتع بحقوق الإنسان .

٥٣ - ومن أجل بلوغ الهدف الذي يرغب فيه الشيليون والمجتمع الدولي أيضاً ، والذي يفرض إلى تعزيز الحريات والشهر عليها باعتبار ذلك أمراً أساسياً يهم البشرية ، من الضروري أن تسمم جميع الأطراف المعنية بالمسيرة الديمقراطية في تطورها السلمي وأن تكون على استعداد للعثور في أي لحظة ، على مجالات لإلتحاق حل أي مشكلة أو أي نزاع قد ينشأ .

٥٤ - ويرى المقرر الخاص ، في نهاية السنوات الأربع من ولايته ، أن هناك أسباباً وجيهة تدعو للأمل بأن تتحسن حالة حقوق الإنسان في شيلي خلال عام ١٩٨٩ وأن يتسرّع التقدم الذي أنجز حتى الآن . ومع ذلك فلا يزال هناك ، كما قال خلال زيارته المؤخرة إلى هذا البلد ، أشياء كثيرة يتوجب عملها . وعلى سبيل المثال لم يلق الضوء بعد على قضايا المذبحة الشهيرة ، والموت العنيف التي راح ضحيتها أربعة من معارضي الحكومة في أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ ، وقضايا الحرق والقتل ، العنيف أيضاً ، لعدد من

معارضي الحكومة خلال ما يسمى بـ "عملية البانيا" ، بالرغم من احراز بعض التقدم فيما يتعلق بالتأكد من الواقع في حالات الحرق . ولا يبدو أن حالات اساءة معاملة السجناء ، بما فيها عمليات التعذيب قد اختفت . ومع ذلك ، يبدو ان تغيرا قد حدث فيما يتعلق بالتعذيب . فقد نمت الى علم المقرر الخام معلومات وشيقة تشير الى ان التعذيب يطبق حاليا على نحو انتقائي وليس في جميع الحالات وفي هذا تقدم كبير ، وان كانت هذه الممارسة المقيضة لا تزال تشكل مشكلة خطيرة دون شك . ومن مصادر القلق الأخرى النشاط البغيض الذي تقوم به افرقة خامدة ، يبدو انها قريبة من قوات الحكومة ، تتخفى على نحو جبان وتقوم بتخويف الاشخاص الذين يمارسون انشطة معارضة للحكومة ، وعلى وجه خاص الاشخاص الذين كانوا قد نفوا ثم عادوا الى البلد . ومن الأمثلة المعروفة في هذا المجال حالة اللجنة الحكومية الدولية للمigration ، ذلك لانه ، منذ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بعد الاحداث الخطيرة التي جرت في مكتب اللجنة ، لم تشهد التحقيقات القضائية اي تقدم ملموس .

٥٥ - ويعد القبض المزعوم على خمسة من معارضي الحكومة واختفائهم في ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ خطوة الى الوراء مزعجة للغاية . ويرتبط هذا الحدث الخطير بالقائمة الطويلة لحالات الاعتقال والاختفاء المعروفة التي جرت منذ اقامة الحكومة العسكرية في عام ١٩٧٣ ، والتي لا تزال بلا حل وتشغل بشدة على حالة حقوق الانسان في شيلي .

٥٦ - وهناك عقبة أخرى أساسية تعرقل تقدم أو تحسين حالة حقوق الانسان في شيلي تتمثل في انشطة الارهابيين البغيضة ، والذين لا يقتصر ضحاياهم بوجه عام على رجال الشرطة فقط ، مثل رجال الدرك ، ولكن يشمل ذلك ايضا المدنيين غير ذويصلة بـ أي نشاط حكومي أو سياسي .

٥٧ - لا تزال العدالة ، وعلى وجه خاص العدالة العسكرية تمثل مصدر قلق كبير للمقرر الخام . وتتسم العدالة العسكرية بأوجه قصور خطيرة ومفهومها المقرر الخام في تقريره (أنظر أعلاه الفقرتين ١٢ و ٢٢) . وتعد اوجه القصور هذه عقبة خطيرة أمام التمتع بحقوق الانسان في شيلي .

٥٨ - وبالرغم من التطورات السلبية التي أشير اليها في الفقرات السابقة ، فإنه بفضل الموقف البناء للقطاعات الأساسية في الحكومة ، بالإضافة الى العمل المسؤول والمتفاني للأفرقة الشيلية غير الحكومية التي تهتم مشكورة بتعزيز وحماية الحريات الأساسية ، تم احراز تقدم كبير في ميدان احترام حقوق الانسان ، كما ذكر في بداية هذه الاستنتاجات وكما قال المقرر الخام عند تقديم تقريره السابع بشأن حالة حقوق الانسان في شيلي الى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

ويشمل هذا التقدم : انهاء حالات النفي وتحديد الاقامة ؛ ورفع حالة الحصار وغيرها من حالات الطوارئ ؛ وإجازة الأحزاب السياسية قانوناً ؛ ونفاذ التشريع المتعلق بالخدمة الانتخابية وغيره من القوانين التنظيمية الدستورية ؛ والسلوك المثالى في استفتاء ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ ؛ والاتفاقات المبرمة مع اللجنة الدولية للصلح الاحمر التي تتبع لموظفي اللجنة الوصول رسمياً الى الاشخاص المعتقلين لأسباب سياسية ؛ وقرار كبار ضباط الدرك بالنظر في الشكاوى المتعلقة بآعمال التعسف المزعومة من جانب مرؤوسهم .

٥٩ - وبناء عليه ، يرى المقرر الخاص ، انه ، دون التغاضي عن الحاجة الى إزالة العوامل التي تؤثر على حسن التمتع بحقوق الإنسان ، ينبغي للأطراف المنافلة من أجل هذا الهدف العالمي ، أن تبذل المزيد من الجهد الفعال لضمان لا يبقى شيء يحول دون أن تندو الانتخابات المقرر عقدها في أواخر عام ١٩٨٩ حقيقة واقعة .

٦٠ - ويود المقرر الخاص الاشارة الى أن جميع أجزاء هذا التقرير تضمنت ملاحظات تكميل الملاحظات الواردة في هذا الفرع ، سعياً الى تأكيد اعتبارات هامة أخرى . وقد استرعى انتباه السلطات الشيلية الى عدد من هذه الاعتبارات .

٦١ - وكما جرى عليه الحال في زياراته السابقة لشيلي ،حظي المقرر الخاص بتعاون واسع من الحكومة خلال زيارته الرابعة . ويود أيضاً أن يركز على المساعدة القيمة للغاية التي لقيتها من مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في سانتياغو ، والدعم المستمر الذي تلقاه من مركز حقوق الانسان في اضطلاعه بولايته .

خامسا - توصيات

٦٢ - من الحيوى ان تتم عملية الموافقة على قانون تنظيم الكونغرس الوطنى بلا تأخير . ويعتبر هذا التشريع ضروريا لانشاء مختلف المؤسسات الديمقراطية التمثيلية في آذار/مارس ١٩٩٠ .

٦٣ - ولكي تفي الحكومة بتعهداتها بضمان احترام حقوق الانسان ، من الاساس ان تكتسى اكبر قدر من الاهتمام الى التحقيقات المتعلقة بالحالات الشهيرة والخطيرة للضحايا الذين عش عليهم مذبوجين ، وحالات القتل العنيف التي جرت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وحالات الحرق ، والقتل العنيف التي جرت في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ خلال ما يسمى بـ "عملية البانيا" . ولهذه الغاية ، من الضروري ان تقدم سلطات الشرطة كل المساعدات التي يطلبها الاشخاص الذين يقومون بالتحقيقات القضائية ذات الملة ، وعلى وجه خاص قضاة التفتیش المعينين لهذا الغرض .

٦٤ - ويتبيني للحكومة ان تضاعف جهودها لضمان معاملة الاشخاص المعتقلين والذين ينتظرون المحاكمة عن جرائم ضد امن الدولة وما يتصل بها من جرائم على نحو يحترم كرامتهم الإنسانية ، ومع الامتثال الصارم للأحكام ذات الصلة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ويستتبع ذلك ايضا القيام بالاجراءات القضائية ذات الصلة وفقا لمبادئ القانون الجنائي الليبرالي ، وعلى وجه خاص المبدأ الاساسي القاضي باجراء محاكمة مشروعة .

٦٥ - وتتجدر الاشارة على وجه خاص الى افعال الاكراه غير القانونية ، وفوق كل شيء التعذيب . وللقضاء على ضروب المعاملة السيئة هذه على نحو كامل وفي تاريخ مبكر ، ينبغي للحكومة ان توجه عناية خاصة للتدقيق في رصد الامتثال الصارم للاتفاقات السارية مع اللجنة الدولية للملبي الاحمر كما ينبغي ان تسعى ايضا الى تحسين هذه الاتفاقيات . ولهذه الغاية ، ينبغي ان توافق بلا تأخير على القانون التمهيدي لتعديل الاحكام المتعلقة بالمعتقلين المعزولين الوارددة في قانون الاجراءات الجنائية ، كما اعدته اللجنة الاستشارية لوزارة الداخلية . وفيما يتصل ايضا باعمال الاكراه غير القانونية ، ينبغي تعديل او إلغاء المادة ١١ من قانون مكافحة الارهاب بلا تأخير ، بغية ضمان اتصال المعتقلين المعزولين بالمسؤولين في اللجنة الدولية للملبي الاحمر وباقاربهم والاطباء الذين يختارونهم .

٦٦ - ينبغي اتخاذ اجراءات بناء على طلب او توصية من اعضاء السلطة القضائية لانشاء قوة شرطة قضائية يمكنها ان تساعد على نحو فعال الاشخاص الذين يقومون

بالتحقيق في تصرفات تتعارض مع التمتع بحقوق الانسان ، وعلى وجه عام ، في الاعمال الجنائية التي تتسم بخطورة خامة .

٦٧ - وفي حالة المعتقلين المفقودين العشرة ، التي يقوم بالتحقيق فيها القاضي كارلوس شردا ، لا ينبغي أن يشكل قانون العفو عقبة في البحث عن الحقيقة بشأن ما حدث . وبناء عليه ، ينبغي ايلاء اهتمام الى العوامل الاخرى في هذه الحالة التي تتبع استمرار التحقيق القضائي بلا تعويق وامتناعه ، وتتيح معاقبة المذنبين .

٦٨ - ينبغي العثور على حل سريع للمشكلة الخطيرة التي ترتب على الدعاوى القضائية المرفوعة ضد ٣٩ صحيفا ، سواء رفعت هذه الدعاوى بواسطة الحكومة أو مدعى من خاصين . وفي حالة الحكومة ، فإن وقف هذه الدعاوى من شأنه ان يحدث تحسينا في موقف ملالي للغاية في ميدان الدفاع عن حقوق الانسان . وفي حالة المدعى من الخاصين ، فإن موقفا بناء من جانب الحكومة ، ومن جانب الافرقا التي تكرر نفسها لحماية هذه الحقوق ، من شأنه ان يحقق نتائج ايجابية .

٦٩ - وي ينبغي للحكومة ايلاء الاهتمام الواجب لحالة الفارة على مكتب اللجنة الدولية للهجرة نظرا للخطورة الخاصة لهذا الامر ولعدم حدوث تقدم ملموس في التحقيق القضائي ذي الصلة .

٧٠ - ينبغي أن توجه السلطات الحكومية المختصة اهتماما خاصا للتحقيق على نحو متعمق في أمر عمليات التخويف الخطيرة ، نظرا لأن هذه الممارسة تعرض القانون والامن للخطر ، كما أن لها انعكاسات على التمتع بحقوق الانسان .

٧١ - من المطلوب احداث تغيير جذري في سلوك الاشخاص المسؤولين عن إعمال العدالة العسكرية . ولهذه الغاية ، ينبغي ايلاء الاهتمام الواجب للملحوظات التي أبدتها المقرر الخام في هذا التقرير والتقارير السابقة أيضا .

٧٢ - من المستحب أيضا ان تمثل الحكومة والسلطات العسكرية للتوصيات التي وردت في التقارير السابقة والتي لم توضع موضوع التنفيذ . بالإضافة الى ذلك ، يود المقرر الخام ان يشير الى الفرع الثاني من هذا التقرير ، الذي يعكس القلق الذي أعربت عنه الافرقا الشيلية غير الحكومية النشطة في حماية حقوق الانسان (انظر ، على وجه خاص ، الفقرتين ١٢ و ٢٢ من هذا التقرير) .

٧٣ - ويوصي المقرر الخام الحكومة الشيلية والشعب الشيلي على وجه عام بضرورة بذل أكبر جهد ممكن لتوجيه الانتباه نحو انشاء المؤسسات الديمocrاطية المقرر اقامتها في

آذار/مارس ١٩٩٠ . ومن منطلق المراعاة الفعلية لحقوق الانسان ، من الاماميات الا يعرقل أي شيء او أي شخص القطاعات المشتركة في هذه العملية ، وعلى وجه خاص القطاعات التي تلعب دوراً رئيسياً فيها ، عن اداء مهامها وفقاً للمصالح العليا للشيليين الذين اختاروا ، كما ثبت ذلك على نحو جلي من استفتاء ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، الوسائل السلمية لاقامة نظام ديمقراطي وتمثيلي يحمي حرياتهم الأساسية .

٧٤ - وينبغي للتحسينات الاقتصادية في شيلي أن تعزز مكاسب المواطنين المعوزين الذين يعيشون في ضواحي الأحياء ، كما يجب أن تستخدم على وجه عام في تحسين ظروف معيشة الطبقات العاملة .

٧٥ - وأخيراً ، يومي المقرر الخامس الحكومة بضرورة القيام باستعراض شامل للتشريعات المتعلقة بالسكان الامليين ، وعلى وجه خاص التشريعات المتعلقة بتقسيم الاراضي ، لتفادي عمليات الطرد ومراعاة ثقافة هؤلاء السكان على النحو الملائم .
